الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج93/03(02/14)/18-د(0023)

المجلس الاقتصـادي والاجتماعي
الـدورة العاديـة (93)

اللجنـــة الاقتصاديـــة

تقريـــر الأميـــن العـــام

القاهرة: 10-11 فبراير 2014

المحتويات

أولاً:	- متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (92) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – (الجزء الاقتصادي)	-3-
ثانياً:	- نشاط القطاع الاقتصادي فيما بين دورتي المجلس (92 و93)	-27-

(أولاً)

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (92)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(الجزء الاقتصادي)

قرار رقم (1955) بشأن تقرير الأمين العام

- **نص القرار:**

الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الـدورة (91) للمجلـس، ونـشاط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بين دورتي المجلس (91) و(92).

أولاً: القرارات الاقتصادية

قرار رقم (1956) بشأن تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك

نص القرار:

أولاً: دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة واتحاد الغرف العربية ومؤسسات رجال الأعمال العرب إلى موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها فيما يتعلق بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك في موعد أقصاه أخر شهر نوفمبر 2013 حتى يتسنى عرضها على فرق العمل المعنية والتي أنشئت من جانب مجلس الجامعة لهذا الشأن.

ثانياً: تكليف الأمانة العامة بتوجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة للمشاركة في فريق العمل الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك المشكل في إطار تنفيذ قرار قمة الدوحة رقم 572 من جانب خبراء متخصصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، وحث الدول للمشاركة.

ثالثاً: عرض ما يتم التوصل إليه في إطار فريق العمل الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك المُشكل بقرار مجلس الجامعة رقم 572 على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة لاتخاذ ما يراه مناسباً للرفع إلى مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية– إدارة المنظمات والاتحـادات العربيـة) بتعميم القرار على المنظمات العربية المتخصصة بتـاريخ 2013/11/4و2013/12/5 ، كما قامت بتعميم تقرير "اللجنة المستقلة لإصلاح وتطـوير الجامعـة العربيـة " علـى المنظمات العربية المتخصصة ، والطلب من المنظمات العربيـة موافاتهـا بملاحظاتهـا ومرئياتها حول التقرير، وتلقت ردود من كل من المركز العربي لدراسـات المنـاطق الجافة والأراضي القاحلة ومنظمة المرأة العربية.

قرار رقم (1957) بشأن المتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

نص القرار:

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون ثان 2013).

1- الإحاطة علما بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون ثان 2013).

2- مواصلة الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة جهودها في متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/كانون ثان 2013) وتقديم تقارير دورية بالمستجدات تتضمن الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية بالتنفيذ والصعوبات التي واجهتها والمقترحات للتغلب عليها.

ثانياً: الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس : يناير / كانون ثان 2015).

1. دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى موفاة الأمانة العامة للجامعة بالموضوعات المقترحة للعرض على القمة في دورتها الرابعة (تونس: يناير/ كانون ثان 2015) وفقاً للمعايير المتبعة في هذا الشأن، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر بشأنها، على أن تقدم الموضوعات إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه 15 يوليو 2014.
2. الطلب من الأمانة العامة للجامعة التنسيق مع الدول الأعضاء، ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، للإعداد والتحضير الجيد لأعمال القمة وعقد الاجتماعات واللقاءات اللازمة في هذا الشأن.
3. تكليف الأمانة العامة بالتواصل والتنسيق مع الجمهورية التونسية (الدولة المضيفة للدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية – يناير/ كانون ثان 2015) للإعداد والتحضير الجيد لأعمال القمة.

ثالثاً: تكليف الأمانة العامة للجامعة بالدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر2013، لبحث الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان تنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض 2013)، الصادر في هذا الخصوص.

رابعاً:

1. تعقد اللجنة على مستوى كبار المسؤولين اجتماعين، الأول خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثان 2013، والثاني خلال شهر يناير/ كانون الثاني 2014 لمتابعة تنفيذ قرارات القمم العربية التنموية.
2. يتم وضع البرنامج الزمني اللازم لاجتماعات اللجنة في الاجتماع الذي سيعقد في شهر نوفمبر/ تشرين ثان 2013.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم183/1 بتاريخ 2013/9/18.
- وفي إطار متابعة تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية ولتحقيق الأمن الغذائى العربي، عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) سلسلة من الاجتماعات التنسيقية مع كبار الممثلين الحكوميين في جمهورية السودان وعدد من المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة والاتحادات العربية النوعية ومؤسسات التمويل العربية الخاصة لبحث الاجرءاءت الكفيلة بتنفيذ المبادرة ، وستعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لهذا الغرض يومي 19–2014/1/20 بالخرطوم بجمهورية السودان.
- عقدت اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا يوم 2013/11/28 لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض 2013) وتم خلاله الاتفاق على البرنامج الزمني اللازم لاجتماعات اللجنة ، كما تم الاتفاق على عقد تنسيقي بين الأمانة العامة والجمهورية التونسية لبحث التحضيرات للقمة العربية التنموية في دورتها الرابعة المزمع عقدها عام 2015 في الجمهورية التونسية.

قرار رقم (1958) بشأن متابعة تنفيذ الفقرات الاقتصادية لإعلان ليما الصادر عن القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ليما :1- 2012/10/2)

نص القرار:

1. دعوة الأمانة العامة للجامعة (قطاع الشؤون الاقتصادية)، والدول العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها في تنفيذ الفقرات الاقتصادية الصادرة عن إعلان ليما.
2. دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى موافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في عرضها على الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده عام 2014 في بوليفيا، وكذلك الفقرات التي ترغب تضمينها في البيان الوزاري الذي سيصدر عن الاجتماع.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم183/1 بتاريخ 2013/9/18.
- تابعت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية)، والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة تنفيذ الفقرات الاقتصادية الصادرة عن إعلان ليما، وأعدت تقرير موجز في هذا الشأن سيتم مناقشته في البند المخصص لذلك. وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع كبار المسؤولين في وزارات الخارجية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية سيعقد يومي 27-2014/2/28 بمقر الأمانة العامة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الفقرات اقتصادية في إعلان ليما.

قرار رقم (1959) بشأن التحضيرات العربية بشأن الموضوعات الاقتصادية المقترح عرضها على القمة العربية الإفريقية في دورتها الثالثة (الكويت: 19- 20 نوفمبر/ تشرين ثان 2013).

- **نص القرار:**

اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مشاريع قرارات الموضوعات الاقتصادية المقترح عرضها على القمة العربية الأفريقية في دورتها الثالثة (الكويت: 19-20 نوفمبر 2013) وأقر إحالتها إلى اللجنة الثلاثية التحضيرية للقمة[1]، تمهيداً لعرضها على لجنة

[1] دولة الكويت – الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية.

التنسيق العربية الأفريقية[2] في اجتماعها القادم المزمع عقده في الأسبوع الثاني من أكتوبر 2013 بمقر الأمانة العامة للجامعة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم إحالة مشاريع قرارات الموضوعات الاقتصادية المقترح عرضها على القمة العربية الإفريقية الثالثة (الكويت 2013) إلى اللجنة الثلاثية التحضيرية وعرضت على لجنة التنسيق العربية الأفريقية3 في اجتماعها الذي عقد يوم 2013/10/10 بمقر الأمانة العامة وتم خلاله الاتفاق على إدماج مشاريع القرارات الخاصة بالتجارة والاستثمار ، الطاقة ، النقل ، الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن الفقرات الاقتصادية لإعلان الكويت. وبالنسبة للمنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي ، فقد تم الاتفاق على أن يخصص له قرار مستقل.

قرار رقم (1960) بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

- **نص القرار:**

<u>أولاً: مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التنفيذ والمتابعة والمتطلبات":</u>

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية من حيث المتابعة والأداء

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (35) للجنة التنفيذ والمتابعة (القاهرة: 5-2013/6/6).

ب-الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع (24) للجنة الفنية لقواعد المنشأ (القاهرة:6-2013/5/9).

ج- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع (25) للجنة الفنية لقواعد المنشأ (القاهرة:26-2013/8/29).

2- تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

تأييد ومباركة تقرير اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 20-2013/5/21) مع الإشارة إلى تعديل ما

---

[2] **<u>الجانب العربي:</u>** جمهورية العراق – دولة قطر – دولة الكويت – جامعة الدول العربية – المصرف العربي للتنمية في إفريقيا بصفة مراقب.

<u>الجانب الأفريقي:</u> تشاد – أثيوبيا – بنين – الاتحاد الأفريقي.

[3] **<u>الجانب العربي:</u>** جمهورية العراق – دولة قطر – دولة الكويت – جامعة الدول العربية – المصرف العربي للتنمية في إفريقيا بصفة مراقب.

<u>الجانب الأفريقي:</u> تشاد – أثيوبيا – بنين – الاتحاد الأفريقي.

ورد في البند الثالث من تقرير الاجتماع بخصوص تفسير القرار الصادر عن القمة العربية (الدوحة: مارس/آذار 2013) حيث أن المقصود بالبرنامج الزمني الوارد في القرار هو أن يتم الانتهاء من إعداد البرنامج الزمني للانتهاء من جولة بيروت قبل نهاية عام 2013 وليس الانتهاء من جولة بيروت بنهاية عام 2013.

3- الطلب من الأمانة العامة للجامعة القيام بزيارة إلى الجمهورية اليمنية للاطلاع على المعوقات والصعوبات التي تواجه الجمهورية اليمنية فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقديم المشاورة الفنية اللازمة بشأنها.

ثانياً: مرحلة الاتحاد الجمركي العربي:

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (24) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (القاهرة: 12-2013/5/13).

ثالثاً:التعاون الجمركي العربي

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (30) لمدراء عامي الجمارك في الدول العربية (الرياض-3\3\2013)
- الطلب من الأمانة العامة للجامعة عرض اتفاقية التعاون الجمركي العربي على اللجنة الدائمة للشؤون القانونية لجامعة الدول العربية لصياغتها من الناحية القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول العربية الواردة بهذا الشأن.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

أولاً: مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التنفيذ والمتابعة والمتطلبات":

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية من حيث المتابعة والأداء

- عقد الاجتماع (36) للجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 29-2013/12/31.
- عقد الاجتماع (26) للجنة الفنية لقواعد المنشأ بمقر الأمانة العامة الدول العربية خلال الفترة 27-2013/10/30.كما سيعقد الاجتماع (27) للجنة الفنية لقواعد المنشأ بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 13-2014/1/16.

2- تحرير التجارة في الخدمات

- عقد اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يومي 10-2013/11/11 بمقر الأمانة العامة وتناول برنامج الدعم الفني المقدم من البنك الدولي فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات وتحديد احتياجات الدول العربية من الدعم الفني المطلوب، كما تناول وضع جدول زمني لاختتام جولة

بيروت حول المفاوضات لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، كما استكمل مناقشة المقترح اللبناني لدفع عملية المفاوضات في إطار جولة بيروت.

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 5/6193 بتاريخ 2013/11/26 بمخاطبة وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الخارجية لجمهورية اليمن بخصوص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق1960- د ع92 -2013/9/12) بشأن الطلب من الأمانة العامة القيام بزيارة إلى الجمهورية اليمنية للاطلاع على المعوقات والصعوبات التي تواجها فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقديم المشاورة الفنية اللازمة بشأنها واقتراح موعد 4-2014/1/6.

ثانياً: مرحلة الإتحاد الجمركي العربية

عقد الاجتماع (25) للجنة الاتحاد الجمركي العربي يومي 6-2013/11/7 بمقر الأمانة العامة وتناول برنامج عمل لجنة الاتحاد الجمركي العربي والعمل على الاتفاق على أسس وضوابط السلع المراد حمايتها وأيضا الاتفاق علي قائمة السلع المقيدة والمحظور استيرادها وبحث ودراسة الجوانب المتعلقة بحرية تداول وانسياب السلع وتكليف الأمانة العامة بإعداد المذكرات اللازمة، إلى جانب مناقشة تقارير اللجان الفرعية وهى لجنة التعريفة الجمركية الموحدة الاجتماع 24و25 ولجنة القانون الجمركي العربي الموحد الاجتماع 20، كما ناقش تقرير الأمانة العامة حول متابعة استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: التعاون الجمركي العربي

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3/1052 بتاريخ 2013/4/4 بمخاطبة كل من الجمهورية السودانية والجمهورية اليمنية ودولة فلسطين حول مدنا بمجالات الدعم المطلوبة حتى يتسنى عمل التنسيق والترتيبات اللازم من أجل تنفيذ برامج بناء المقدرة لتلك الدول.
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 5/2088 بتاريخ 2013/4/7 في إطار تنفيذ توصيات مدراء عامين الجمارك الاجتماع 30 بالرياض بشأن دعوة لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق لإدخال تعديلات 2012 والإفادة بان الاجتماع سيكون في الفترة 16-2013/6/20 بالقاهرة لعكس تعديلات 2012 علي الشروحات التفسيرية لها.

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بدعوة الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب خطابها رقم 5/3906 بتاريخ 2013/7/22 لاجتماع التوفيق بين الترجمات بيروت خلال الفترة 2-2013/9/6.
- عقد الاجتماع السابع للفريق المعني بصياغة مبادرة عربية موحدة لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وشارك بالاجتماع خبير منظمة الجمارك العالمية وتم مناقشة ملاحظات الدول العربية على المبادرة إلى جانب إرسالها إلى منظمة الجمارك العالمية لإبداء الرأي والمشورة حولها ووضعها في صورتها النهائية لاعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3//1051 بتاريخ 2013/4/4 بمخاطبة الإدارات الجمركية لتزويدها بالصعوبات وأية ملاحظات حول عمليات استيراد البضائع أو تصديرها عن طريق إرساليات البريد.
- كما قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3/1048 بتاريخ 2013/4/4 بمخاطبة حول إعادة مناقشة التقرير والتوصيات الخاص بالفريق من خبراء الجمارك والبريد في الدول العربية في ضوء ما يرد من الدول العربية من ملاحظات بهذا الشأن.
- – قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3/1050 بتاريخ 2013/4/4 بمخاطبة حول موافقة السادة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية على اعتماد شعار المنتدى العربي لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية المقدم من مصلحة الجمارك السعودية كشعار للمنتديات العربية القادمة.
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب خطابها رقم 5/5713 بتاريخ 2013/10/31 بالقرار(1960 د ع 92-2013/9/12) بشأن الموافقة على توصيات الاجتماع ال30 لمدراء عامي الجمارك بمخاطبة أمانة مجلس التعاون لدول الخليج بإدارات كل من التكامل الاقتصادي والحاسب الآلي لزيارة أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاطلاع على مركز المعلومات الجمركي الخاص بدول المجلس ودراسة سبل الاستفادة منه في التحضير لمركز معلومات جمركي في إطار الاتحاد الجمركي العربي.
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب خطابها رقم 5/5711 بتاريخ 2013/10/31 بالقرار 1960 د ع 92-

2013/9/12 بشأن الموافقة على توصيات الاجتماع ال30 لمدراء عامي الجمارك بمخاطبة الدول العربة أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حول إعطاء الموضوع المزيد من البحث والدراسة للاستفادة من أية تجارب ذات علاقة بمراكز المعلومات الجمركية على المستوى الوطني في الدول العربية بما في ذلك مركز المعلومات في الجمارك الأردنية.

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3200 بتاريخ 2013/11/25 بمخاطبة السيد مدير الإدارة القانونية لإبداء الرأي واستخلاص أية ملاحظات من شأنها دعوة الدول العربية لمناقشتها وقد تم عكس ملاحظات المملكة العربية السعودية بالصيغ المرفقة والطلب من الإدارة الجمركية الاجتماع بالإدارات الجمركية لتحديد الآلية المقرر الاتفاق عليها بناء على الاقتراح الإدارة القانونية وإلحاق الآلية كملحق بالاتفاقية.

قرار رقم (1961) بشان الاستثمار في الدول العربية

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ مع بداية عام 2014، وذلك تنفيذاً لقرار قمة الرياض.
2. تكليف الأمانة العامة للجامعة إعداد مذكرة حول أهمية إبرام اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي بين الدول العربية.
3. دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وضع مسودة اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي بين الدول العربية، على أن يتم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية، والإقليمية والمتعددة الأطراف بهذا الخصوص.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بموجب مذكرتها رقم 3/3546 بتاريخ 2013/12/11 حث الدول التصديق على الاتفاقية تنفيذا لقرارات القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض 2013) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية والتصديق على مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة قبل نهاية عام 2014، وطلب إحالة هذه المذكرة إلى الجهات المعنية

بشؤون الاستثمار (وزارة المالية والاقتصاد) لإفادتنا بما تم في هذا الصدد كما يرجى موافاتها بقائمة بالجهات المعنية بالاستثمار (قطاع عام وخاص)، ليتسنى لها إعداد قائمة بنقاط الاتصال للتواصل معها في إطار الإعداد لملتقى حول الاتفاقية للدول الأعضاء بالتنسيق والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وذلك خلال الربع الأول من عام 2014 تكون محاورهما التعريف بالاتفاقية وبناء المقدرة وأدوات ضمان الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وستكون الدعوة الموجهة للدول العربية متمثلة بصناع القرار والقطاع الخاص والنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية.

- تم إعداد مذكرة حول أهمية إبرام اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي بين الدول العربية ومسودة اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي بين الدول العربية للعرض على الدورة (93) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قرار رقم (1962) بشأن موضوع تعيين مفوض لمحكمة الاستثمار العربية

- **نص القرار:**

أولاً: اعتماد السادة التالية أسماؤهم كمرشحين لشغل منصب مفوض محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاثة أعوام: -

1. السيد القاضي/ سلمان عيسى فليفل– مملكة البحرين
2. السيد القاضي / أحمد شافعي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
3. السيد القاضي / مروك نصر الدين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4. السيد القاضي / محمد احمد عبدالله عبدالله – جمهورية السودان.
5. السيد القاضي / هادي عزيز – جمهورية العراق.
6. السيدة المستشار / علياء بنت طالب بن حمد البوسعيدية – سلطنة عمان.
7. السيد القاضي / وليد حلمي الحايك – دولة فلسطين.
8. السيد القاضي / جمال الحجار – الجمهورية اللبنانية.
9. السيد المستشار/ أحمد جمال أحمد عثمان – جمهورية مصر العربية.
10. السيد القاضي / محمد صابر – المملكة المغربية.

ثانياً: يتم تعيين المفوض من قبل الهيئة القضائية للمحكمة، طبقاً لنظامها الأساسي.

ثالثاً: يسرى العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1963) بشأن ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته

- **نص القرار:**

1. إحالة المقترح الوارد في المادة 29 إلى المادة 35 من ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته والخاصة بإنشاء المجلس الأعلى للتراث العمراني إلى لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، للنظر في ازدواجية هذا المقترح مع المنظمات والمراكز العربية القائمة.
2. عرض مشروع ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة النقل والسياحة) بعرض موضوع " ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته" على الدورة (16) للمجلس الوزاري العربي للسياحة بمدينة المنامة (أكتوبر 2013) واتخذ القرار رقم 190 والتالي نصه:-

1. تكليف الأمانة العامة بإحاطة المجلس الوزاري العربي للسياحة علما بالمستجدات وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (93) في هذا الشأن.

2. دعوة وزارة الثقافة بمملكة البحرين بمتابعة تنفيذ ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية لعرضها على الدورة القادمة للمكتب التنفيذي (مايو 2014).

- تم إحالة نص القرار إلى المندوبية الدائمة لمملكة البحرين بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/6124 بتاريخ 21 /2013/11 لاتخاذ اللازم.
- ومن المقرر عرض موضوع " ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته" على الدورة القادمة للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

قرار رقم (1964) بشأن اتفاقية الإنشاء للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

- **نص القرار:**

الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مراعاة الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء وقطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مشروع اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وإعادة عرض الاتفاقية على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار قرار قمة الدوحة رقم 572 بتاريخ 2013/3/26.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإبلاغ القرار إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وستعرض الاتفاقية على الدورة (93) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة الدورة (44) وقد أوضحت قرار المجلس الاقتصادي في دورته(92) رقم 1964 بتاريخ 2–2013/9/12 الخاص بتعديل اتفاقية الإنشاء وأشارت إلى ملاحظات القطاع القانوني لجامعة الدول العربية على مشروع اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

قرار رقم (1965) بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية استمرار تقديم الدعم المناسب للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
2. حث القطاع الخاص العربي توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين وكذلك حث المنظمات العربية المتخصصة بتخصيص جانب من مشروعاتها للتنفيذ في دولة فلسطين.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1966) بشأن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 والإحصاءات الواردة فيه إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه نهاية نوفمبر/ تشرين ثاني 2013 وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.
3. دعوة المؤسسات العربية المشاركة في إعداد التقرير إلى الاستمرار في إصدار ملخص التقرير باللغة الإنجليزية والتوسع في الجزء التحليلي لزيادة الاستفادة منه.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1967) بشأن الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2013.

- **نص القرار:**

دعوة الدول العربية لتقديم ملاحظاتها على الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2013.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1968) بشأن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية إلى موافاة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بأحدث البيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يسهم في إثراء التقارير القادمة.
2. دعوة الدول العربية للعمل على تحسين مناخ الاستثمار بهدف جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أسوة ببعض المناطق الأخرى في العالم.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1969) بشأن تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2012

- **نص القرار:**

دعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المعنية إلى تقديم كافة المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2012 ، متضمنة بيانات التجارة الزراعية البينية وجهود تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، وذلك في المواعيد المحددة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1970) بشأن إعفاء ديون الحكومة الصومالية من قبل الدول الأعضاء والصناديق المالية العربية.

- **نص القرار:**

الإحاطة علماً بقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (140) رقم (ق:رقم 7674 –د.ع(140) – ج2–2013/9/1).

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 2639/3 بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة رقم 183/1 بتاريخ 2013/9/18.

قرار رقم (1974) بشأن تقاريـــر المجالـــس الوزاريـــة واللجان

- **نص القرار:**

أولاً: المجالس الوزارية

الإحاطة علماً بـــ :

- قـــرارات الـــدورة العاديـــة (39) لمجلـــس وزراء الـــصحة العـــرب (القاهرة – جمهورية مصر العربية: 13-14 /3/ 2013).
- قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورتـــه الاســـتثنائية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2013/4/18).
- قـــرارات الـــدورة العاديـــة (36) لمجلـــس وزراء الـــشباب والرياضـــة العـــرب (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2013/4/28).
- قـــرارات المجلـــس الـــوزاري العربـــي للكهربـــاء فـــي دورتـــه العاشـــرة (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2013/4/30).
- قـــرارات المجلـــس الـــوزاري العربـــي للميـــاه فـــي دورتـــه (5) (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2013/6/6).

ثانياً : اللجان

- الموافقة على تقرير وقرارات اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية في دورتها (29) (مراكش – المملكة المغربية: 8-10/4/ 2013) ،
- الموافقة على تقريـــر وتوصيـــات الاجتماع (22) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (الإسكندريـــة – جمهورية مصر العربية:23-2013/6/27)، مع التأكيد على ما يلي:

1. التأكيد على المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة عدم اتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعارض مع الأنظمة واللوائح والنمـــاذج الموحـــدة للمنظمـــات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. على المنظمات العربية المتخصصة عدم إنشاء أية كيانات تابعة لها دون الرجوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
3. الطلب من المنظمات العربية المتخصصة سرعة موافاة الأمانة العامة للجامعـــة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بنسخة من اتفاقيات إنشائها لمراجعتها، وبيـــان مـــدى توافقها مع الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة.
4. الطلب من الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تكليف خبير من الدول العربية لتنظيم ورشة عمل تشارك فيها المنظمات العربيـــة المتخصـــصة،

تعرض فيها المفاهيم العامة لفلسفة التمويل الذاتي والتجارب الناجحة لبعض المنظمات العربية في تنمية مواردها الذاتية بصفتها بيوت خبرة عربية.

5. الموافقة على إضافة جملة (باستثناء المدير العام) في نهاية الفقرة (ج) من المادة (11) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.
6. تعديل المادة (41) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، والخاصة بشروط عضو هيئة الرقابة المالية لتصبح الفقرة " أن لا تزيد مدة تمثيل عضو هيئة الرقابة المالية في هيئة الرقابة على دورتين".
7. تكليف الأمانة العامة للجامعة (القطاع الاقتصادي) بإعداد نماذج خاصة بالإيفاد والمهمات السنوية للمدراء العاميين للمنظمات العربية المتخصصة وإضافتها إلى البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة وذلك تنفيذاً للفقرة (9) من التوصيات العامة للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والخاصة بعدم تجاوز مدة إيفاد المدراء العاميين للمنظمات عن 60 يوماً في السنة.
8. عند شغور منصب رئيس وحدة الرقابة الداخلية لأسباب مفاجئة، كما هو موضح في اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة {المادة الثالثة بعنوان (الجانب التنظيمي) فقرة (4)}، يقوم مدير عام المنظمة بالتنسيق مع رئيس المجلس التنفيذي باختيار موظف دائم لتولي منصب المراقب الداخلي، لحين انعقاد الجمعية العامة في دورتها العادية لاختيار المراقب الداخلي.
9. إلغاء القرار الصادر عن الدورة (34) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني بشأن اعتماد شعار جديد للهيئة يخلو من اسم جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة عربية منبثقة عن جامعة الدول العربية.
10. على الجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني الاسراع بتعديل اتفاقية انشاء الهيئة بما يتوافق مع الانظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة
11. <u>المواضيع الخاصة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري :</u>

أ- الترحيب بمبادرة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والخاصة بإعداد برنامج آلي محاسبي موحد للمنظمات العربية المتخصصة باسم جامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي)، لتنفيذ النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك بالتنسيق والمتابعة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – ادارة المنظمات والاتحادات العربية).

ب- الموافقة على النظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ولائحته التنفيذية بالصيغة المرفقة.

ج- يتم تطبيق النظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ولائحته التنفيذية اعتباراً من تاريخ 2014/1/1 مع إلغاء كافة الأنظمة واللوائح والنماذج المخالفة لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية.

د- عقد اجتماع للجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة لإعداد الأنظمة واللوائح التالية المكملة للنظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري:

أ- نظام مكافأة نهاية الخدمة المعدل لموظفي الأكاديمية،

ب- نظم الضمان الاجتماعي المعدلة لموظفي الأكاديمية،

ج-اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في الأكاديمية

د- اللائحة التنفيذية الخاصة بالمتعاقدين في الأكاديمية.

ه- لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية.

و-جداول الرواتب والعلاوات والبدلات لموظفي الأكاديمية.

ز-جدول المؤهلات ومدد الخبرة اللازمة لشغل الدرجات الوظيفية في الأكاديمية.

ه- عقد اجتماع للجنة الفنية المعنية بتطوير النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة لإعداد نظام مالي ومحاسبي خاص بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري يراعى خصوصية ووضعية الأكاديمية باعتبارها منظمة عربية غير معنية بالحساب الموحد لمنظمات العربية المتخصصة.

و- رفع مستوى تمثيل الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إلى المستوى الوزاري.

12. <u>التعديلات على نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة:-</u>

1. تعدل المادة (3) من نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة لتصبح على النحو التالي:

تتكون موارد الصندوق من الموارد الآتية:

أ- المبالغ التي تدرج سنويا في موازنة المنظمة لأغراض الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة.

ب- مساهمة الموظف بواقع 7% من غلاء المعيشة شاملاً بدل المعيشة.

ج- حصيلة استثمار أموال الصندوق.
د- أية موارد أخرى يوصي بها مجلس الإدارة ويصادق عليها المدير العام.

2. تعديل المادة (7) من نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة لتصبح على النحو التالي:

أ- يستحق الموظف عند انتهاء خدمته مكافأة نهاية خدمة تحسب بواقع راتب ثلاثة أشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الفعلية، وتحسب السنة سنه وربع للمدير العام.
ب- في جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مكافأة نهاية الخدمة عن رواتب مائة وخمسة عشر شهراً.

الموافقة على محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بمنح صفة مراقب لمؤسسات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الملحقة (مقر الأمانة العامة للجامعة: 8/9/ 2013).

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) – بتعميم القرار على جميع المنظمات العربية المتخصصة .
- الفقرة (5) بشأن الموافقة على إضافة جملة (باستثناء المدير العام) في نهاية الفقرة (ج) من المادة (11) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإدخال التعديل على النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة في نسخته النهائية والتي تحت الطبع .
- الفقرة (6) بشأن تعديل المادة (41) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، والخاصة بشروط عضو هيئة الرقابة المالية لتصبح الفقرة " أن لا تزيد مدة تمثيل عضو هيئة الرقابة المالية في هيئة الرقابة على دورتين"، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإدخال التعديل على النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة في نسخته النهائية والتي تحت الطبع .
- الفقرة (7) بشأن تكليف الأمانة العامة للجامعة (القطاع الاقتصادي) بإعداد نماذج خاصة بالإيفاد والمهمات السنوية للمدراء العاميين للمنظمات العربية المتخصصة وإضافتها إلى البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئات الرقابة المالية

والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة وذلك تنفيذاً للفقرة (9) من التوصيات العامة للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والخاصة بعدم تجاوز مدة إيفاد المدراء العاميين للمنظمات عن 60 يوماً في السنة، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإدخال النموذج الخاص بالإيفاد والمهمات السنوية للمدراء العاميين للمنظمات العربية المتخصصة وإضافتها إلى البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة وإضافته على النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة في نسخته النهائية والتي تحت الطبع .

- الفقرة (8) بشأن عند شغور منصب رئيس وحدة الرقابة الداخلية لأسباب مفاجئة، كما هو موضح في اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة {المادة الثالثة بعنوان (الجانب التنظيمي) فقرة (4)}، يقوم مدير عام المنظمة بالتنسيق مع رئيس المجلس التنفيذي باختيار موظف دائم لتولي منصب المراقب الداخلي، لحين انعقاد الجمعية العامة في دورتها العادية لاختيار المراقب الداخلي، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإدخال التعديلات على النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة ، كما قامت بإدخاله على اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة في نسخته النهائية والتي تحت الطبع .
- الفقرة (9) بشأن إلغاء القرار الصادر عن الدورة (34) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني بشأن اعتماد شعار جديد للهيئة يخلو من اسم جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة عربية منبثقة عن جامعة الدول العربية، قامت الأمانة العامة للجامعة – إدارة المنظمات والاتحادات العربية– بإبلاغ الهيئة العربية للطيران المدني بالقرار، كما قامت الهيئة بموافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالشعار الجديد للهيئة .
- الفقرة (10) بشأن على الجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني الاسراع بتعديل اتفاقية انشاء الهيئة بما يتوافق مع الانظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإبلاغ الهيئة العربية للطيران المدني بالقرار وأكدت عليه في اجتماعات المجالس التشريعية للهيئة العربية للطيران المدني.

- الفقرة (11) بشأن المواضيع الخاصة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإبلاغ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (92) ، وستعقد اجتماعات للجان الفنية المعنية بدراسة الأنظمة المكملة للنظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واللجنة الفنية المعنية بتطوير النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة لإعداد نظام مالي ومحاسبي خاص بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري يراعى خصوصية ووضعية الأكاديمية باعتبارها منظمة عربية غير معنية بالحساب الموحد لمنظمات العربية المتخصصة. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في اجتماع مجلس وزراء النقل العرب والذي عقد بمقر الأكاديمية يومي 23و2013/10/24 بإبلاغ معالي الوزراء بمضمون الفقرة (و) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد وافق معالي الوزراء على رفع مستوى تمثيل الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إلى المستوى الوزاري.
- الفقرة (12) بشأن التعديلات على نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بإدخال التعديلات على نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة في نسخته النهائية والتي تحت الطبع .
- وبالنسبة للفقرة الخاصة بالموافقة على محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بمنح صفة مراقب لمؤسسات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الملحقة (مقر الأمانة العامة للجامعة: 8/9/ 2013)، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بتعميم محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بمنح صفة مراقب لمؤسسات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الملحقة والذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة: 8 /9/ 2013) على الدول الأعضاء ، وطلبت الأمانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – من الدول الأعضاء موافاتها بملاحظاتهم ومرئياتهم بشأن الفقرات (4) والفقرة (5 ب) من الجزء ثانياً من المعايير وكذلك تزويدها بالقوانين الوطنية للتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني

وبخاصة موضوع شروط تسجيل وإشهار هذه المؤسسات بالتعاون مع الدول العربية وسيعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بحضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الملحقة بصفة مراقب عقد اجتماعه القادم لاستكمال أعماله يوم 2013/12/28 بمقر الأمانة العامة للجامعة.

ثانياً : نشاط القطاع الاقتصادي

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (92 و 93)

- في مجال التكامل الاقتصادي العربي
- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
- في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.
- في مجال الطاقة.
- في مجال النقل والسياحة.
- في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.
- في مجال المنظمات والاتحادات العربية.
- في مجال العلاقات الاقتصادية.
- في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.
- وحدة التنسيق والمتابعة

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

- استكمالاً لمسيرة العمل للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي وإتمام مراحله، وذلك من خلال متابعة تطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعقد اللجان الفنية المنبثقة عنه مثل لجنة المفاوضات التجارية والتنفيذ والمتابعة والتوفيق بين الترجمات واللجنة الفنية لقواعد المنشأ.
- ولوضع الإطار التكاملي بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات المنطقة تم العمل ضمن عدة مسارات من أهمها متابعة القيود غير الجمركية، وبحث شكاوي القطاعين العام والخاص، وإيجاد الآليات اللازمة للحد منها، كما جاري العمل على تنفيذ آلية فض المنازعات التجارية بين الدول العربية وإعداد قوائم المحكمين المعنيين بفض المنازعات القائمة، وأسوة بالنظم والأعراف الدولية تم التركيز على قضايا الإغراق والدعم والتدابير الوقائية والعمل على توحيد قوانين وسياسات المنافسة ومنع الاحتكار وفي هذا الإطار سيتم إعادة تفعيل الاجتماعات الخاصة بسياسات المنافسة ومنع الاحتكارات بالدول العربية وقد عقد اجتماع للجنة خلال الفترة 15-2013/12/17 للوصول إلي قانون عربي موحد للمنافسة ومنع الاحتكارات وتندرج هذه الجهود ضمن تنسيق التشريعات الوطنية للدول العربية مع بعضها البعض من اجل انسياب التجارة العربية البينية.
- وفيما يخص الدول الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (السودان – فلسطين – اليمن) وتنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن لدعم تلك الدول فقد تلقت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) مذكرة وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية جمهورية مصر العربية رقم 12031 بتاريخ 2013/12/5 والتي تفيد أن جمهورية مصر العربية على استعداد لتقديم برامج تدريبية في مجالات (مهارات المفاوضات التجارية – اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – التكامل الاقتصادي ومراحله – قواعد المنشأ وذلك تبعاً لمذكرتي فلسطين والسودان والخاصة بالاحتياجات المطلوبة لعام 2014 وطلب موافاة وزارة الصناعة والتجارة لجمهورية مصر العربية بالمواعيد المقترحة لبدء عقد تلك البرامج، كما تلقت مذكرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين رقم 1443 بتاريخ 2013/10/14 بشأن تطبيق المعونة الفنية حسب تخصصها والعمل كحلقة وصل بينها وبين الجهات الداعمة،

وفيما يخص ترتيب الزيارة الفنية من قبل الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) للجمهورية اليمنية للاطلاع على المعوقات والصعوبات وتقديم المشورة الفنية لها فقد تم اقتراح موعد 4-2014/1/6 لهذه الزيارة.

- أما فيما يخص بتحرير التجارة في الخدمات فقد عقد اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية يومي10-2013/11/11 بمقر الأمانة العامة ، وقد تناول برنامج الدعم الفني المقدم من البنك الدولي فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات وتحديد احتياجات الدول العربية من الدعم الفني المطلوب، كما تناول وضع جدول زمني لاختتام جولة بيروت حول المفاوضات لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، كما استكمل مناقشة المقترح اللبناني لدفع عملية المفاوضات في إطار جولة بيروت.
- كما استكملت الإدارة العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالاتحاد الجمركي العربي المخطط إطلاقه عام 2015 حيث تم عقد اجتماعات الاتحاد الجمركي العربي ووضع منهج تقييم المنافذ الجمركية المؤهلة ومدى جاهزيتها. و تم وضع المسارات الخاصة بصياغة الدليل الموحد للإجراءات الجمركية الموحدة والنموذج الالكتروني الموحد كما تم الاتفاق حول رؤى كاملة لتطوير البني التحتية للتجارة من اجل زيادة كفاءة التجارة البينية العربية وجاري العمل في الدخول للمرحلة الثانية من إعداد جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة والمتعلقة في فئات الرسوم الجمركية بعد أن تم الانتهاء من إضافة التفريعات الوطنية الخاصة بالدول العربية، وسيتم تعديل جدول النظام المنسق للتعريفة الجمركية من 2007 إلى 2012 بالتزامن مع إطلاق المفاوضات العربية على الرسوم الجمركية للتعريفة العربية الموحدة عن طريق لجنة مصغرة من لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة.وفي إطار عمل لجنة القانون الجمركي العربي فتم الانتهاء من مناقشة المادة 143 من القانون الجمركي العربي الموحد بكافة فقراتها وتكليف الأمانة العامة للجامعة بتقديم مذكرة تتضمن تعريف شامل بشأن الدينار الحسابي العربي وأيضا موافاة الدول العربية باللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي وإبداء ملاحظتها تمهيدا لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.
- وفي إطار تنفيذ توصيات مدراء عامي الجمارك بالدول العربية تم إيفاد خبير من قبل منظمة الجمارك العالمية للاجتماع السابع للفريق المعني بصياغة مبادرة عربية موحدة لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وتم شكر منظمة الجمارك العالمية

والطلب من المنظمة الموقرة دراسة المبادرة العربية وإبداء الرأي والمشورة من اجل الوصول إلى مبادرة عربية معكوسا عليها المعايير الدولية المعمول بها في نفس الشأن كما يجري التنسيق مع الإدارة القانونية من اجل وضع اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية في صيغتها النهائية، كما يتم التنسيق مع الإدارة القانونية وقطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة التكامل الاقتصادي العربي) من أجل الانتهاء من اتفاقية التعاون الجمركي العربي واقتراح وضع اطر تفسيرية واليات التنفيذ كملاحق للاتفاقية بناءا على مقترح الإدارة القانونية وسوف تعمل علي مناقشة اقتراحها في اجتماع تدعو له الدول العربية من اجل وضع الاتفاقية في صورتها النهائية من اجل اعتمادها من قبل مدراء عامي الجمارك بالدول العربية ومن ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تتناول لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات العديد من اطر التعاون الجمركي منها وضع الآليات التنفيذية المناسبة لتنفيذ مهام اللجنة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي والعوائق غير الجمركية في المنافذ البينية – دليل الإجراءات الجمركي الموحد ودراسة موضوع شهادة المنشأ ونماذج الأختام والتواقيع المتعامل بها وإنشاء مركز معلومات جمركي والمنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي العربي إلى جانب العمل علي وضع إطار لتبادل السلع العربية عن طريق البريد ويجري حاليا دراسته من قبل الدول العربية وإبداء ملاحظاتها نحوه .

- وفي مجال الاستثمار وتنفيذا لقرار قمة العربية التنموية :الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (الرياض 2013) والتي اعتمدت اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ودعت الدول العربية للتصديق عليها مطلع عام 2014، تمت مخاطبة الجهات المختصة بالدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيعها، بالإضافة إلى الطلب من الجهات المعنية إرسال قائمة بالمختصين ليتسنى إعداد نقاط الاتصال الخاصة بمواضيع الاستثمار من اجل تقوية التعاون بين الدول العربية في هذا الخصوص، كما تم التواصل مع محكمة الاستثمار العربي لموافاتها بالمستجدات كونها أحد ركائز الاتفاقية فيما يخص فض المنازعات الناشئة عن مواضيع الاستثمار، وللوصول لأهداف الاتفاقية يتم التنسيق والعمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وذلك للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، كما تمت ترجمت اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية في الدول العربية إلى اللغة الانجليزية وإعداد بروشور تعريفي للاتفاقية وذلك في إطار الإعداد لعقد ورشتي عمل بتنسيق مشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الOECD تكون

محاورهما التعريف بالاتفاقية وبناء المقدرة وأدوات ضمان الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وستكون الدعوة الموجهة للدول العربية متمثلة بصناع القرار والقطاع الخاص والنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية.

- وفي مجال تطوير بنية النقل العابر "الترانزيت" تم عقد اجتماع للجنة الفنية المعنية بتنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية وصدرت توصيات بهذا الشأن تتضمن إعداد اتفاقية مطورة لتنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية بما ينسج مع الاتفاقية الدولية للنقل البري الدولي " التير" ودعوة الاتحاد الدولي للنقل الطرقي المعني باتفاقية "التير" لحضور اجتماعاتها وذلك في إطار الاستفادة من التجربة الدولية لتحديث وتطوير النصوص المعدلة لاتفاقية تنظيم النقل بالعبور"الترانزيت" بين الدول العربية.
- كما يجري التعاون بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لوضع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لرجال الأعمال طور التنفيذ وذلك بعرض الاتفاقية على الجهات المختصة لإبداء الملاحظات النهائية الخاصة بالجانب الأمني والاقتصادي للاتفاقية والعرض على مجلس وزراء الداخلية العرب ومن ثم العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماد الاتفاقية بصورتها النهائية.
- ولتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال التعاون الدولي والإقليمي تم توقيع مذكرة تفاهم مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة الفرع الاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي وتحديد مجالات التعاون وتبادل الخبرات ، كما شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية متمثلة بإدارة التكامل الاقتصادي العربي إلي ورشة عمل زيادة التنافسية العربية بالكويت خلال الفترة 23-2013/9/26 المنظمة من قبل ال OECD والعمل على وضع خطط عمل من اجل زيادة التنافسية للدول العربية والتركيز على أهمية التكامل الإقليمي الداعم الرئيسي لتنافسية الدول، كما شاركت الأمانة العامة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) للبرنامج التدريبي تنمية البنية التحتية للجودة بستوكهولم خلال الفترة 10/13-2013/11/9 ويدعم هذا البرنامج التدريبي العمل على توحيد الموصفات والمقاييس العربية وزيادة فعالية الأسواق العربية من خلال تنسيق القواعد الفنية للسلع والموصفات والعمل على الاسترشاد بالمعايير الدولية المعمول بها والاطلاع على التجارب الإقليمية في نفس الشأن، كما تجرى التنسيقات

اللازمة مع الإدارة القانونية لدراسة مسودة مذكرة التفاهم مع الوكالة السويدية للتعاون والتنمية SIDA ووضع مصفوفة عمل تتضمن تقديم الدعم لتعزيز قدرات الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والتي تمثلها قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة التكامل الاقتصادي العربي) وتعزيز قدرات أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً لانضمامهم للاتحاد الجمركي العربي 2015 ، كما تم عقد ورشة تدريبية لموظفين (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) بالتعاون مع مؤسسة SIDA بإيفاد خبيرة إدارة المخاطر وتم بلورة العديد من المشاريع المزمع تنفيذها تحت مظلة المساعدة من أجل التجارة AFT، إلى جانب التعاون السابق ذكره مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECED، إلى جانب عقد عدة لقاءات مع الاسكوا من أجل بحث سبل التعاون، كما شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة التكامل الاقتصادي العربي) في فعاليات القمة العربية الأفريقية الثالثة (الكويت 2013) والمنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي، وفي سياق بناء قدرات ومهارات فريق إدارة التكامل الاقتصادي العربي تمت المشاركة في دورات اللغة الانجليزية والاسبانية وأيضا الدورة التدريبية الخاصة بمهارات كتابة التقارير.

2. في مجال البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

في مجال البيئة

- قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة – الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة) بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعقد ورشتي عمل للخبراء لتحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ووضع خارطة طريق حول نتائج مؤتمر ريو+20 وتطبيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية خلال الفترة 28 – 2013/8/30 بعمان بالأردن. ولقد عقدت هذه الاجتماعات في إطار تنفيذ قرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة رقم (ق384–د.ع24–2012/12/25) الذي كلف الأمانة الفنية للمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا بتحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة (ريو +20)، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات على الساحة الدولية. وكذلك عقد اجتماع للخبراء رفيع المستوى لدراسة وضع خارطة طريق لترجمة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) إلى برنامج تنفيذي يتم تنفيذه في المنطقة العربية.
- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) في الاجتماعات التالية :

- ورشة العمل حول الصقر الحر في أفريقيا والمنطقة الأوروأسيوية التي عقدت خلال الفترة 9–9/11/ 2013 في أبوظبي، بدعوة من سكرتارية معاهدة بون للأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وناقشت أهمية توافر بناء القدرات للدول الموقعة علي مذكرة التفاهم ودعوة الدول الغير موقعة للتوقيع على مذكرة التفاهم .
- الاجتماع الخاص بالإعداد والتحضير لخارطة الطريق لتطبق معايير الوقود النظيف من أجل هواء نقي في المنطقة العربية، بمقر مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا والذي عقد يومي 26و9/27/ 2010 بالقاهرة ، ويأتي هذا الاجتماع في إطار تنفيذ لتوصيات منتدى الشرق الأوسط للوقود والمركبات النظيفة والمقرة من قبل مجلس الوزراء العرب المسوؤلين عن شؤون البيئة.

- ورشة عمل لبناء القدرات حول "إدماج معايير التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبناء توافق في وضع الاستراتيجيات" التي عقدت خلال الفترة 5-2013/11/7 بالقاهرة في إطار برنامج أفق 2020 ونظمتها الشبكة العربية للبيئة والتنمية في المنطقة العربية بالتعاون مع برنامج أفق 2020 والمنتدى العربي للتنمية المستدامة.
- الاجتماع التاسع للجنة استعراض المواد الكيميائية لاتفاقية استكهولم الذي عقد خلال الفترة 13-2013/10/18 بمدينة روما في إيطاليا وناقش الاجتماع المواد الكيميائية المقرر إدراجها ضمن مرفقات الاتفاقية خلال الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.
- الاجتماع التاسع للجنة استعراض المواد الكيميائية لاتفاقية روتردام بشأن إجراءات الموافقة المسبقة عن علم لبعض الكيماويات ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية الذي عقد خلال الفترة 20-2013/10/25 بروما بإيطاليا وناقش الاجتماع المواد الكيميائية المقرر إدراجها ضمن مرفقات الاتفاقية خلال الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف لاتفاقية روتردام بشأن إجراءات الموافقة المسبقة عن علم لبعض الكيماويات ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة.
- الاجتماع (25) للأطراف لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي عقد خلال الفترة 21-2013/10/25 بمدينة بانكوك في تايلاند.
- عقد الاجتماع الرابع عشر للفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي خلال الفترة 21-2013/10/23 بمقر الأمانة العامة بهدف متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية (متابعة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، متابعة الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي وبروتوكول السلامة الإحيائية، اتفاقية سايتس للأنواع المهددة بالانقراض، اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، معاهدة بون للأنواع المهاجرة من الطيور، البرنامج العالمي لحماية البيئة البحرية، اتفاقية حماية الحوتيات في البحر المتوسط والبحر الأسود والمناطق المتاخمة من الأطلس (ACCOBAMS) واتفاقية الطيور المائية الإفريقية/ أوروأسيوية (AEWA)، المعاهدة الدولية لحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما ناقش الاجتماع ضعف المشاركة العربية في أعمال الفريق ورفع التوصيات المناسبة في هذا الشأن للدورة 25 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

- ورشة العمل حول "مبادرة الجمارك الخضراء لضباط الموانئ ورجال الجمارك في التحكم في الاتجار غير المشروع في الكيماويات والمخلفات الخطرة" والتي عقدت بدعوة من المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل خلال الفترة 28-2013/10/30 بمدينة الإسكندرية ، وتأتي هذه الورشة في سياق المشروع الفنلندي والذي تم اعتماد خطته في اجتماع لجنة تسيير المركز الذي عقد في جنيف على هامش أعمال مؤتمرات الأطراف لكل من اتفاقية بازل واستكهولم وروتردام خلال الفترة 28/4-2013/5/10 بجنيف.
- عقدت الدورة (15) للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي خلال الفترة 2-2013/11/5 بمقر الأمانة العامة بحضور ممثلي الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمانة الفنية للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، وناقشت اللجنة بنود جدول الأعمال ومن أهمها متابعة الاتفاقيات والاجتماعات الدولية المعنية بالبيئة، الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، التعامل مع قضايا تغير المناخ والتحرك العربي في مفاوضات تغير المناخ، اقتراح محور أعمال الدورة السادسة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة عام 2014 واقتراح شعار يوم البيئة العربي لعام 2014 ورفعت مشاريع قرارات في هذا الخصوص وعددها خمسة وعشرون قراراً إلى المكتب التنفيذي للمجلس.
- عقد الاجتماع (50) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة يوم 2013/11/6 بمقر الأمانة العامة برئاسة الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية وتم اعتماد توصيات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، وتم انتخاب المملكة العربية السعودية رئيساً للمكتب ومصر نائب للرئيس لمدة عامين (2014-2015). ومن أهم ما شمله جدول أعمال المكتب التنفيذي: الوضع البيئي في فلسطين، الجولان السوري، العراق، السودان، الصومال، جزر القمر وجيبوتي، الصحة والبيئة ومشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي.
- عقدت الدورة (25) لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة يوم 2013/11/7 بمقر الأمانة العامة للجامعة وعرض خلالها كل القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي لاعتمادها.
- الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة الذي عقد يومي 18و19 /2013/11 بتونس بتنظيم مشترك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة التجهيز والبيئة بالجمهورية التونسية، وناقشت موضوعات عدة، منها:

- الأهداف الإنمائية للألفية أهداف التنمية المستدامة والأولويات العربية لما بعد 2015.
- القضايا المفاهيمية ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة بما يلاءم المنطقة العربية.

- عقدت ورشة العمل الإقليمية حول تطبيق الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتطوير الموقف العربي من إطار عمل هيوغو ما بعد عام 2015 يومي 24 -2013/11/25 بالقاهرة، وبتنظيم مشترك بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة)، إدارة الأزمات، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتضمن الاجتماع عرض للإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ، والموقف العربي من إطار عمل هيوغو ما بعد عام 2015.
- المنتدى المصري الأول للمعنيين بغدارة المخلفات الصلبة والذي عقد يومي 26و2013/11/27 بالقاهرة وناقش المنتدى البرنامج المصري لإدارة المخلفات الصلبة.
- فريق العمل المعني بمشروع "حافظة التقارير الوطنية بإمارة أبوظبي" والذي عقد بدعوة من مبادرة أبوظبي للمعلومات البيئية خلال الفترة 9-2013/12/12 في مدينة أبوظبي ويعتبر هذا الاجتماع بمثابة ورشة عمل لأدوات إعداد التقارير الوطنية من أجل تقييم الأثر البيئي المتكامل.
- الدورة الثانية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم وسياسات التنوع البيولوجي والنظم البيئية والذي عقدت خلال الفترة 9-2013/12/14 بمدينة أنطاليا في تركيا بهدف مراجعة نتائج الاجتماع الأول الذي عقد في ألمانيا 2012 وتزويد متخذي القرار بالمشورة العلمية المناسبة ومناقشة برنامج العمل في الفترة المقبلة.
- ورشة عمل خاصة بـ"نقاط الاتصال المنوط بهم المسئولية في تلقي وتقديم المعلومات المطلوبة لاتفاقية بازل" وذلك لمناقشة الصعوبات وكيفية تذليلها ووضع آلية مشتركة يمكن أن يتفق عليها والتي عقدت يومي 16و2013/12/17 بمدينة الغردقة في جمهورية مصر العربية بتنظيم مشترك بين الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمركز الإقليمي للتدريب ونقل

التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة سكرتارية بازل.

- عقد اجتماع لجنة تسيير المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل يوم 2013/12/18 بمدينة الغردقة في جمهورية مصر العربية بمشاركة كل من مملكة البحرين، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان أعضاء لجنة التسيير وبقية الدول العربية بصفة مراقب، وجاء هذا الاجتماع استكمالا لاجتماع لجنة تسيير المركز الذي عقد في جنيف على هامش أعمال مؤتمرات الأطراف لكل من اتفاقية بازل واستكهولم وروتردام خلال الفترة 4/28-2013/5/10 بجنيف.
- ورشة عمل خاصة بـ"النفايات الطبية" والتي عقدت خلال الفترة 19-2013/12/21 بمدينة الغردقة في جمهورية مصر العربية وبتنظيم مشترك بين الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة سكرتارية بازل.
- عقد المؤتمر الإقليمي حول الأراضي والمياه للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتنظيم مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والأمانة الفنية للمجلس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والبنك الدولي للوصول لأنجع السياسات للإدارة الحكيمة للأراضي والمياه وشاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) بثلاثة محاور أساسية: التعاون الإقليمي للإدارة المستدامة للأراضي والمياه، التقييم الاقتصادي للأراضي والمياه، الربط بين العلم والسياسات وإشراك المجتمعات المحلية.

<u>في مجال الإسكان والتعمير</u>

- عقد الاجتماع (14) للجنة الكودات العربية الموحدة للبناء خلال الفترة 17-2013/9/19 بمقر الأمانة العامة ، وتم انتخاب رئيس ونائب للجنة الكودات العربية الموحدة للبناء للعامين 2014 و2015 كما تم وضع مواعيد إلزامية للانتهاء من كودات المرحلة السابعة وكذلك سير تحديث الكود العربي للأحمال والقوى، كما تم عرض المسودات الأولية لكل من الكود العربي للخزانات والكود العربي للأبنية الخضراء والمتضمنة في المرحلة الثامنة للكودات وتم تعميمها على الدول لإبداء الملاحظات حوله،كما تم وضع ستة نقاط لتقييم عمل لجنة الكودات العربية الموحدة.

- عقد الاجتماع (59) للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال الفترة 22-2013/9/24 بمقر الأمانة العامة ، وتم عرض المسودة النهائية لمطوية مؤتمر الإسكان الثالث والذي ستستضيفه المملكة الأردنية الهاشمية، كما تم اعتماد أهداف ومحاور مؤتمر الإسكان العربي الرابع والتي ستستضيفه المملكة العربية السعودية عام 2016، كما تم استحداث بند "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة، كما تم تعديل اللائحة والشروط والإجراءات لجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، كما تم الطلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / المكتب الإقليمي للدول العربية بتضمين ملاحظات الدول العربية في مسودة الإستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان، كما تم اقتراح بند شعار لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- عقد الاجتماع (77) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 25 و2013/9/26 بمقر الأمانة العامة وقد تم اعتماد توصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (59).
- كما تم عقد الدورة (30) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة برئاسة سلطنة عمان وقد ناقش ما جاء في توصيات المكتب التنفيذي (77) للمجلس وتم اعتمادها كقرارات.
- عقد المؤتمر والمعرض العربي الدولي الثامن عشر لصناعة الاسمنت خلال الفترة 11-2013/11/13 في مركز الحسين للمؤتمرات – البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية.

في مجال الأرصاد الجوية والمناخ:

- عقدت اللجنة الفرعية للمناخ والتغير المناخي اجتماعها (19) خلال الفترة 1-2013/10/3 بمقر الأمانة العامة ؛ حيث ناقشت البرامج والمبادرات الإقليمية في مجال المناخ والتغير المناخي؛ أنشطة المراكز الإقليمية للمناخ في الدول العربية؛ الإطار العالمي للخدمات المناخية؛ دور الدراسات والبحوث في تحسين التوقعات الفصلية والمناخية على المنطقة العربية؛ متابعة النواحي العلمية والفنية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومتابعة أعمال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC) وفرق عملها. أوصت اللجنة بعقد ورشة عمل حول "إدارة المعلومات المناخية" تتناول دعم الخبرات العربية في مجال إدارة المعلومات المناخية؛ استراتيجيات إدارة المعلومات المناخية للتعامل مع التغيرات

والتبدلات المناخية؛ تطبيق برمجيات مراقبة جودة البيانات المناخية؛ تطوير قاعدة البيانات المناخية الوطنية؛ دمج قواعد البيانات المناخية مع قواعد البيانات من القطاعات الأخرى وخاصة موارد المياه والزراعة والأمن الغذائي، والتنوع البيولوجي، إنشاء شبكة إقليمية للتغيرات المناخية على مستوى الدول العربية.

- عقدت ورشة عمل "تنمية قدرات المفاوضين العرب في الموضوعات المطروحة على مائدة مفاوضات تغير المناخ" ، خلال الفترة 22-2013/10/24 في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية ، حيث شارك في ورشة العمل 16 خبيراً من 9 دول عربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بالإضافة إلى ممثلي جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقد قدم ممثل الأمانة العامة للجامعة محاضرتين خلال الورشة: الأولى بعنوان "دور جامعة الدول العربية في التنسيق الإقليمي للتعامل مع قضايا ومفاوضات تغير المناخ" والثانية بعنوان "الموقف العربي في مفاوضات تغير المناخ"، ومن أهم التوصيات الصادرة عنها ما يلي :

1. تنمية القدرات الوطنية لممثلي والمفاوضين من البلدان العربية للتحضيرات والمفاوضات الإطارية بشأن تغير المناخ والعمليات الدولية الأخرى، مثل جدول أعمال التنمية المستدامة بعد عام 2015.
2. زيادة تبادل وجهات النظر على المستوى الوطني بشأن المسائل المتعلقة بمفاوضات تغير المناخ، بين أعضاء اللجنة الوطنية للمناخ في كل دولة عربية وتعزيز تنمية القدرات وبناء المعرفة،
3. تضمين مؤسسات الفكر والرأي والمنظمات الدول العربية التي يمكن أن تسهم في تطوير مهارات التفاوض وبناء المعرفة للمفاوضين.
4. بناء قاعدة معلومات للخبراء/المحاضرين الذين يمكن أن يقدموا مداخلات/محاضرات لحلقات العمل (مستقبلا) في الموضوعات المتعلقة بالمفاوضات والقضايا القطاعية المختلفة (الزراعة – الطيران – النقل البحري- موضوعات الهيئة الدولية لتغير المناخ.... وغيرها)
5. تشجيع الدول العربية لتطوير قدراتها الوطنية ووضع خطط استراتيجية وطنية لتنمية القدرات الوطنية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

- عقدت المجموعة التفاوضية اجتماعها الخامس يوم 2013/10/24 في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية بمشاركة الخبراء المختصين بمفاوضات تغير المناخ في الدول العربية، ومن أهم التوصيات الصادرة عنها مايلي :

1- الطلب من الخبراء العرب المعنيين بمتابعة مفاوضات تغير المناخ إحاطة الوزراء المعنيين في الدول العربية أولا بأول (كل في دولته) بمسار العملية التفاوضية بشأن تغير المناخ استعداداً للاجتماعات رفيعة المستوى المزمع عقدها خلال 2014 على المستويين الإقليمي والدولي وحتى اجتماع القمة الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة والمزمع عقده في سبتمبر 2014.
2- اتخاذ موقف عربي موحد في كل المحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بتغير المناخ، مع إعطاء الوفود العربية، المشاركة في أي من هذه المحافل، رؤية واضحة ومتكاملة عن مسار مفاوضات تغير المناخ، حتى لا تتعارض القرارات الصادرة عن أي محفل دولي مع الموقف العربي من المفاوضات وبالتالي تؤثر على مصالح الدول العربية.
3- إجراء التنسيق اللازم من خلال جامعة الدول العربية بالتنسيق مع المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لضمان ألا تؤثر القرارات الصادرة عن أي منها على الموقف التفاوضي العربي بشأن تغير المناخ.
4- إجراء التنسيق اللازم مع الدول النامية للاطلاع على موقفها التفاوضي والاستفادة من خبرتها التفاوضية.
5- التأكيد على أهمية مشاركة الدول العربية في الاجتماعات وورش العمل التي ستعقد في عام 2014 لإعداد الاتفاقية الجديدة واستكشاف وسائل أخرى لزيادة الطموح.
6- حث الدول العربية على التقدم بمرشحين في المنظمات واللجان والهيئات العاملة في مجال تغير المناخ ودعم مرشحي الدول العربية.
7- تفعيل دور اللجان الوطنية للمناخ بالدول العربية لمجابهة ما يسمى ببصمة الكربون وتأثيراتها السلبية على الاقتصادات الوطنية للدول العربية.
8- متابعة ممثلي الدول العربية في المنظمات الدولية المختلفة والتواصل معهم في الموضوعات ذات العلاقة.
9- تفعيل تبادل المعلومات والخبرات والمعرفة بين الخبراء العرب من خلال إنشاء موقع عربي لتغير المناخ على شبكة الانترنت والاستفادة من شبكة المعلومات البيئية العربية، ومحاولة الاستفادة من التمويل المتاح طبقاً للمادة السادسة من نص الاتفاقية في هذا الصدد.

10- تعزيز التواصل مع مؤسسات الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في موضوعات تغير المناخ من خلال جامعة الدول العربية.

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) في الدورة (19) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئات الفرعية المنبثقة عنه والتي عقدت خلال الفترة 11-2013/11/22 في وارسو ، بمشاركة أكثر من 10 آلاف مشارك، من بينهم حوالي 5 آلاف مسئولا حكوميا، وأربعة آلاف ممثلا لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية ومن بينها جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، وألف مشارك من وسائل الإعلام.وتناولت الدورة مايلي :

- ركزت المفاوضات على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات السابقة، وأهمها مساري عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج عمل ديربان وهما الإجراءات لما بعد 2020 والإجراءات لما قبل 2020. وكانت أهم الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات والتي لاقت جدلا واسعا واستغرقت معظم وقت المفاوضات التمويل؛ الميزانية؛ آلية التنمية النظيفة؛ الخسائر والأضرار؛ تدابير الاستجابة.وكان للموقف العربي الثابت والصلب أثرا واضحا في القرارات الصادرة في هذا الشأن. وقد اعتمد المؤتمر عدة قرارات تهدف إلى الاستعدادات الوطنية لما بعد 2020، والإسراع في التنفيذ الكامل لخطة عمل بالي والطموح ما قبل عام 2020. واعتمدت أيضا قرارا بإنشاء آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار، التمويل والترتيبات المؤسسية والمسائل المنهجية.
- بدأ التنسيق العربي منذ اليوم الأول للمؤتمر الاثنين 2013/11/11 بتوضيح الموقف العربي المتفق عليه في كلمة الافتتاح التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة وقدمتها المملكة العربية السعودية بإسم المجموعة العربية ضمن كلمات الافتتاح للمجموعات الإقليمية في الجلسة العامة. ثم كانت هناك اجتماع يومية للمجموعة العربية لمتابعة سير المفاوضات سواء في الجلسات العامة أو مجموعات العمل أو المشاورات غير الرسمية والتأكيد على الموقف العربي المتفق عليه وضرورة أخذ ما يصدر عن السكرتارية بكل حذر حتى لا تصدر وثائق بغير ما تم الاتفاق عليه. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1- التزام الدول المتقدمة بضخ 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 في إطار إجراءات التخفيف وأهمية توضيح مستوى الدعم المالي المقدم؛

2- حث الدول المتقدمة على الحفاظ على استمرارية تعبئة التمويل للفترة المتبقية من الفترة المالية بمستويات تزيد عن تمويل البداية السريعة التي سبق إقرارها وإشراك القطاع العام والخاص وتوفير مصادر بديلة؛

3- دعوة الدول المتقدمة إلى توجيه نسبة كبيرة من التمويل إلى التكيف مؤكدا أن حصة كبيرة من التمويل الجديد المتعدد الأطراف يخصص من أجل التكيف وينبغي أن يكون من خلال صندوق المناخ؛

4- دعوة الدول إلى إعداد التقارير كل سنتين عن تطوير استراتيجياتها والنهج المتبع لرفع مستوى التمويل في صندوق المناخ للفترة 2014-2020، بما في ذلك معلومات عن العناصر الكمية والنوعية لمسار التمويل؛

5- عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين عن تمويل المناخ 2014-2020.

- عقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الإقليمية لتقييم أوجه الضعف وقابلية التأثر بتغير المناخ على الموارد المائية والآثار الاجتماعية والاقتصادية على المنطقة العربية يومي 25 و2013/11/26 في عمّان ، حيث استكمل الفريق تحديد نقاط الضعف قابلة التأثر بتغير المناخ في المنطقة العربية وأثرها على الموارد المائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما ناقش النتائج والمخرجات الناتجة من النمذجة المناخية الإقليمية لتحديد القطاعات الرئيسية والقطاعات المستهدفة، وتم صياغة منهجية تقييم قابلية التأثر وإعداد خطة عمل مفصلة ثم تم وضع نهج تقييم متكامل ومؤشرات التقييم وتخطيط العمل والخطوات القادمة.
- عقدت اللجنة الفرعية لتطبيقات الأرصاد الجوية اجتماعها الثاني خلال الفترة 3-2013/12/5 بمقر الأمانة العامة، حيث ناقشت وضع دليل استرشادي لمرافق الأرصاد الجوية العربية تستنبط منه القوانين الوطنية لخدمات الأرصاد الجوية، التجارب العربية في تقييم وتسعير خدمات الأرصاد الجوية ومنتجاتها في إطار منهجية استرداد التكاليف، أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة، المعايير والشروط اللازمة لجائزة "اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية" وبرنامج ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة لعام 2014. وقد وضعت اللجنة آلية لتطوير وتفعيل التعاون بين مرافق الأرصاد الجوية العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، تحكمه المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وضع مقترح مشروع قانون/صك قانوني يوضح في حيثياته خصوصية وتفرد مرفق الأرصاد الجوية داخل كل دولة عربية

دون غيره في تقديم خدمات الأرصاد الجوية أو أي من عناصرها، التي قد تقوم قطاعات وطنية أخرى بتقديمها، واعتبار هذه الوثيقة دليل استرشادي للقوانين الوطنية التي يتم رفعها للمسؤولين (كل داخل دولته) لتحافظ على مصالح وحقوق مرافق الأرصاد الجوية العربية. الطلب من مرفق الأرصاد الجوية في كل دولة عربية إعداد ورقة عمل توضح الآليات والمنهجيات التي ترى فاعلية تطبيقها على المستوى الوطني في إطار استرداد تكاليف خدمات الأرصاد الجوية التي تقدمها للقطاعات المختلفة على المستوى الوطني (بروتوكولات، اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، مذكرات تفاهم، شراكات.... وغيرها).

- عقد الاجتماع الخامس لفريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وتقييم قابلية التأثر الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة العربية يومي 11 و2013/12/12 في عمّان ،ويهدف الاجتماع إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة وعرض نتائج مجموعتي العمل الخاصة بتقييم الآثار وقاعدة المعرفة الإقليمية ومناقشة مخرجات النماذج المناخية الإقليمية للنطاق العربي التي تم إنشاؤها وفقا للبروتوكولات المعتمدة لتحديد النطاقات المناخية والهيدرولوجية ومنهجية قابلية التأثر وإجراء تقييم متكامل للتأثيرات المتوقعة لتغير المناخ على موارد المياه العذبة في المنطقة العربية والاتفاق على الخطوات القادمة بشأن تنفيذ المبادرة.
- عقدت اللجنة الفرعية للاتصالات ونظم معلومات الأرصاد الجوية اجتماعها (14) خلال الفترة 17-2013/12/19 بمقر الأمانة العامة ، وسوف يناقش الاجتماع آخر المستجدات بشأن "موقع وبوابة النظام العربي الموحد لمعلومات الأرصاد الجوية"، الوضع الراهن لنظام المعلومات العالمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WIS)، الوضع الحالي لنظم المعلومات/ البرامج/ الرخص المستخدمة في مرافق الأرصاد الجوية العربية وسبل تطويرها، التدريب والتطوير في مجال النظم والاتصالات، دراسة وثيقة المنظمة العالمية للأرصاد والخاصة بإستراتيجية العمل خلال الفترة القادمة 2012-2015.

<u>في مجال المياه:</u>

- تابعت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) تنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الخامسة والتي عقدت يوم 2013/6/6 بمقر الأمانة العامة والتحضير والإعداد

للاجتماعات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية وما يسبقها من اجتماعات تخصصية وكذلك اجتماعات المكتب التنفيذي للمجلس.

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه) ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في أسبوع المياه في استوكهولم خلال الفترة 2– 2013/9/7 بالسويد حيث كان ممثل الأمانة الفنية من ضمن المتحدثين في سمنار" الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء" وشارك في عدد من النشاطات التي أقيمت خلال الأسبوع على النحو التالي:
  - سمنار "تعاون المياه والطاقة في الأحواض العابرة للحدود"
  - الندوة الخاصة ب "أفضل الممارسات في الإدارة وإصلاح مرافق المياه في المنطقة العربية"
  - سمنار " المياه والطاقة: ما وراء الترابط أو العلاقة"
  - ندوة " دبلوماسية المياه والسلام: من الصراعات إلى التعاون"
  - ندوة: "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: استخدام الشراكات في المجالات البحثية لمواجهة تحديات المياه في الشرق الأوسط"
  - ندوة " إفريقيا: المياه المشتركة، والمنافع المشتركة"
  - سمنار: "الشراكات من أجل إحياء الترابط أو العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء"
  - جلسة عامة: "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية" التي شارك فيها وفي إعدادها مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي.
- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه) في قمة بودابست للمياه التي عقدت خلال الفترة 8–2013/10/11 في مدينة بودابست ، وشارك فيها ممثلون من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية والتعليمية. وهدفت القمة إلى حصر التطورات بشأن الأهداف المعنية بالمياه في جدول أعمال ما بعد ريو+20 في داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وكذلك إلى إيجاد حلول لمواجهة التحديات في قطاع المياه بحيث تكون هذه الحلول عملية وسهلة التطبيق وفي متناول الجميع. القمة كانت عبارة عن منتدى للسياسات لتسهيل بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن دور المياه والصرف الصحي في سياسة التنمية العالمية في المستقبل، بما في ذلك تحديد أهداف التنمية المستدامة. ونسبة لأن المنطقة العربية

مستمرة في عملية رسم الموقف العربي في أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف المعني بالمياه ، وارتباط هذا الهدف بجدول أعمال المجلس الوزاري العربي للمياه. هدفت مشاركة الأمانة العامة في هذه القمة إلى عكس التحديات المائية التي تواجهها المنطقة العربية، وتعزيز الموقف الداعي إلى أن تتضمن أهداف الألفية هدف خاص بالمياه.

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) كمتحدث رئيسي في منتدى السياسات: "تحقيق الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء" Realizing the Water, Energy and Food Security Nexus)، وذلك يومي 28و29 /2013/11 في برلين. نظمت هذا المنتدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي نياباً عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية والمناخ. ويعتبر منتدى السياسات هذا اللبنة الرئيسية في سلسلة من الحوارات التي بدأتها ألمانيا لتحقيق الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء. شارك فيه نحو 100 من المشاركين الدوليين من الحكومات الوطنية، والمجتمع العلمي والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع العام، ووكالات التخطيط والقطاع الخاص. تمت مناقشة جوانب نهج الترابط (Nexus) بين أمن المياه والطاقة والغذاء حيث تمحور النقاش حول المفهوم العالمي نزولاُ إلى التنفيذ العملي، مع التركيز بشكل خاص على التعاون الإقليمي. وتم التركيز على وجهين لتحقيق هذا الارتباط:
  - تنفيذ الارتباط: التعرف على التجارب والفرص والتحديات عن طريق عرض الأمثلة العملية. وما هي الشروط والأطر السياسية الأفضل لتنفيذ منظور الارتباط؟ ما هي السياسات الأكثر ملائمة للتنفيذ؟
  - نشر مفهوم الارتباط ورفع الوعي به: وذلك عن طريق الإجابة على عدة أسئلة: كيفية إدماج عملية الترابط مع العمليات الرئيسية الأخرى؟ ما هي الجهات الفاعلة الرئيسية ومجالات العمل؟ كيف يمكن ربط العمليات الجارية بعضها البعض؟ كيف يمكن تقديم مفهوم الارتباط لصانعي القرار الرئيسيين ؟ هل نحن بحاجة إلى شبكة أكثر رسمية لربط أفضل، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو شكلها؟
- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه) في المؤتمر السادس للممارسات الفضلى بعنوان "الاعتماد ومعايير ضبط الجودة في إدارة مرافق المياه في المنطقة العربية" وكان بتنظيم مشترك بين

الجمعية العربية لمرافق المياه (اكوا) ووزارة الموارد المائية الجزائرية والمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه والذي عقد خلال الفترة 3-2013/12/5 بالعاصمة الجزائرية وطرح المؤتمر عدة موضوعات منها:

- المعايير الإقليمية والاعتماد (التحديات والفرص وعوامل النجاح).
- القياس والمعيارية: نهج نحو الإدارة المستدامة لمرافق المياه.
- إصلاح مرافق المياه لتحسين الأداء والامتثال لمعايير الإدارة الدولية.
- بناء القدرات بمعايير الاعتماد لدى مرافق المياه.

- في إطار التعاون القائم بين جامعة الدول العربية (المجلس الوزاري العربي للمياه)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (الأكساد) سوف يعقد يوم المياه والأرض العالمي للإقليم للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، خلال الفترة 15-2013/12/18 في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بهدف تبادل أفضل الخبرات والممارسات للإدارة المستدامة للأراضي والمياه بهدف الوصول لأنجح السياسات.
- عقد الاجتماع التاسع للمكتب التنفيذي للمجلس يوم 29-2014/1/30، وقد سبقه الاجتماع التاسع للجنة الفنية العلمية الاستشارية خلال الفترة 26-2014/1/28، وتم في هذه الاجتماعات مناقشة عدة موضوعات هامة منها: المسودة الأولي للمخطط التنفيذي لإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، متابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه والإصحاح، والتحضير العربي للمشاركة الفعالة في المنتدى العالمي السابع للمياه المقرر عقده في كوريا 2015، ومشروع الاتفاقية الخاصة بالمياه الجوفية المشتركة بين الدول العربية لتشمل المياه المشتركة الجوفية والسطحية وموضوعات أخرى ذات الصلة ببرنامج عمل المجلس الوزاري العربي للمياه.

3. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

- عقد الاجتماع (17) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات يوم 2013/9/30 بالجزائر، وسبقه انعقاد الدورة (34) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات يوم 9/29/ 2013 بالجزائر، وتم خلال اجتماع المكتب التنفيذي مناقشة نتائج الاجتماع (26) للجنة العربية الدائمة للبريد، وكذلك نتائج الاجتماع (33) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات، حيث تضمن مناقشة العديد من الموضوعات الهامة:

1. إعادة هيكلة فرق العمل البريدية.
2. المعرض الثالث لطوابع البريد العربي.
3. الترجمة العربية بالاتحاد البريدي العالمي.
4. خطة التنمية الإقليمية البريدية للمنطقة العربية خلال الفترة 2013–2016.
5. مبادرة حوكمة الانترنت في المنطقة العربية.
6. مشروع الربط الإقليمي لشبكات الانترنت العربية.
7. التعاون العربي المشترك مع المجموعات الإقليمية الأخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
8. الموقف الحالي لمشروع النطاقات العلوية العربية العامة.
9. المنهجية المقترحة من الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات لعمل الفرق الفنية المتخصصة وفرق العمل المؤقتة التابعة للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات.
10. آلية الترشحات العربية لعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات والمناصب القيادية ومجلس لوائح الراديو.

في مجال تقنية المعلومات

- في إطار مبادرة حوكمة الانترنت في المنطقة العربية لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تم عقد المنتدى العربي السنوي الثاني لحوكمة الانترنت خلال الفترة 1–2013/10/3 بمدينة الجزائر العاصمة. وقد حضر المنتدى ما يقرب من (800) مشارك من (16) دولة عربية،

بالإضافة إلى مشاركين آخرين من بعض الدول الأجنبية، ممثلين عن كافة فئات أصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع التقني والأكاديمي والمنظمات الدولية والإقليمية. وخلال فعاليات المنتدى تم عقد (7) جلسات رئيسية تناولت الموضوعات التي وضعتها اللجنة الاستشارية للمنتدى، كما تم عقد (12) ورشة عمل تم تنظيمها من قبل جهات متنوعة من مختلف أصحاب المصلحة تناولت مواضيع تخصصية ضمن المحاور الرئيسية للمنتدى.

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات) في المنتدى العالمي لحوكمة الانترنت والتي عقدت خلال الفترة 22-2013/10/25 باندونيسيا ، كما شاركت في إحدى ورش العمل التي عقدت في إطاره، وهي ورشة عمل حول حوكمة الانترنت إقليميا ودوليا، بجانب متابعة المناقشات حول الموضوعات المطروحة على برنامج المنتدى، والتفاعل معها لنقل التوجهات ووجهات النظر العربية.
- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات) في تنظيم ورشة عمل بالمشاركة مع الاتحاد الدولي للاتصالات حول متابعة مخرجات قمة توصيل العالم العربي، حيث عقدت هذه الورشة على هامش منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع والتي عقدت خلال الفترة 11-2013/11/14 بتونس، كما تمت المشاركة في الجلسات الافتتاحية للمنتدى. كذلك عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل العربي المعني بتنفيذ مشروع ربط شبكات الانترنت العربية على هامش المنتدى يوم 2013/11/12، وقد تم خلال الاجتماع مناقشة نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه للدول العربية، وقد تمت الإشارة إلى أهمية التعاون بين الدول العربية في هذا المشروع. وقد أكد جميع الحضور على أهمية المشروع ورغبتهم الأكيدة أن يري المشروع النور قريبا، كما تم اقتراح عدة سيناريوهات من أجل تطبيق هذا المشروع.

<u>في مجال الاتصالات</u>

- عقد الاجتماع (7) لفريق العمل العربي لشؤون التقييس خلال الفترة 4-2013/9/6 بالمغرب، وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة نتائج الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-12 فيما يخص المجموعة العربية، كذلك تمت مناقشة نتائج اجتماع الفريق الاستشاري واجتماع لجنة الاستعراض ونتائج اجتماعات لجان الدراسات بالاتحاد

الدولي للاتصالات وأهم القضايا المتداولة بتلك اللجان والفرق وأسلوب التعامل معها. كذلك تم تحديد الموضوعات والقضايا ذات الأهمية في مجال تقييس الاتصالات ووضع استراتيجية تناولها لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

- سبق الاجتماع (7) لفريق العمل العربي لشؤون التقييس ورشة عمل لمدة يومين، تم تنظيمها من قبل الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، تم خلالها مناقشة أهم مخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية وكذلك مخرجات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وكيفية التعامل مع هذه النتائج لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للمنطقة العربية.
- عقد الاجتماع (17) لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي خلال الفترة 24-2013/11/28 بالكويت، وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة المواقف المبدئية للدول العربية حيال بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-2015) ، كذلك تمت مناقشة آخر المستجدات في لجان الدراسة التابعة لقطاع الراديو بالاتحاد الدولي للاتصالات حول بنود جدول أعمال المؤتمر (WRC-2015)، كما تم استعراض ومناقشة مجموعة من العروض التقديمية لبعض الشركات والمنظمات العالمية حول بنود جدول أعمال المؤتمر.
- عقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يوم 27/ 2013/10 بالبحرين، وعقدت جلسة استئنافية له يوم 2013/10/30، وتم خلال هذا الاجتماع انتخاب رئيس للفريق ونواب له، كما تم وضع آلية عمل الفريق وحتى انعقاد المؤتمر (شرم الشيخ: إبريل/2014)، كما تمت مناقشة العديد من الوثائق العربية المقدمة للاجتماع نتج عنها الاتفاق على المبادرات الخمسة التي تم تقديمها فيما بعد للاجتماع التحضيري الإقليمي العربي الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات، كما تم تحديد أهداف والنتائج المتوقعة لكل من هذه المبادرات، بما يخدم المنطقة خلال الأربعة سنوات القادمة.
- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات) في المنتدى الإقليمي والاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات خلال الفترة 28-31/ 2013/10 بالبحرين، وتم خلالهما مناقشة أوجه تنمية الاتصالات في المنطقة ووضع تصور لأوليات تطبيقها. كما تم خلال الاجتماع الإقليمي التحضيري الاتفاق بشكل نهائي على المبادرات العربية التي ستقدم إلى المؤتمر ليكون لها أولوية التنفيذ خلال الأربعة سنوات المقبلة.

- عقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين خلال الفترة 24-2014/12/26 بدبي، وتم خلال هذه الاجتماع انتخاب رئيس الفريق ونوابه، كذلك تم وضع آلية عمل الفريق حتى انعقاد المؤتمر. كما تمت دراسة المقترحات المقدمة من الدول العربية على دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات وكذلك دراسة نتائج اجتماعات فريق عمل مجلس الاتحاد المعني بوضع دستور ثابت للاتحاد. وتمت أيضا خلال هذا الاجتماع مناقشة الترشيحات العربية المقدمة إلى المؤتمر بالنسبة لعضوية مجلس الاتحاد وإلى المناصب القيادية الأخرى بالاتحاد.

<u>في مجال البريد</u>

- عقد الاجتماع الخامس عشر لفريق العربي للنفقات الختامية (الدوحة: 2013/12/15)، وقد تمت خلال هذا الاجتماع مناقشة النظام العربي للنفقات الختامية، والدراسات المقترحة حوله، كذلك تمت مناقشة النظام الدولي للنفقات الختامية، وخطة عمل الفريق للفترة 2014 - 2016.

<u>وسوف يتم خلال الفترة القادمة عقد الاجتماعات التالية:</u>

- الاجتماع الثاني لفريق العمل العربي المؤقت للتحضير لمؤتمر تنمية الاتصالات WTDC-2014 (يناير 2014).
- اللجنة العربية الدائمة للاتصالات (يناير 2014).

4. في مجال الطاقة:

قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الطاقة الأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء) بمجموعة من الأنشطة والفعاليات سواء بالتنظيم أو بالحضور والمشاركة، وفيما يلي عرض لأهم نتائج تلك الاجتماعات والأنشطة:

في مجال الكهرباء

- عُقد الاجتماع المشترك السابع للجنة التوجيهية والثامن لفريق عمل الدراسة يوم 2013/11/4 بدولة قطر– الدوحة، وقد صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

أولا : الجزئين الأول والثاني من الدراسة.

- تأجيل موعد عقد الاجتماع الأخير مع الاستشاري المكلف بالدراسة بمقر الصندوق إلى 14 و 15 يناير 2013.

ثانياً : الجزء الثالث من الدراسة.

- استكمال إجراءات التعاقد مع الاستشاري NR ليكون وفقاً للمساهمات المتوفرة فعلياً للأعمال المؤكدة، أما بالنسبة للأعمال غير المؤكدة فستكون في حدود المبالغ المتوقع استلامها خلال فترة التعاقد المحددة بـ 18 شهر.
- إحالة أي ملاحظات ترد من الدول العربية حول مسودة مذكرة التفاهم إلى كل من الإدارة القانونية بجامعة الدول العربية، وفريق عمل الدراسة، لمراجعة تلك الملاحظات، وإفادة رئيس فريق عمل الدراسة بتوصياتها.

- عُقد الاجتماع التاسع لفريق عمل الدراسة على هامش الاجتماع المشترك 2013/11/4 بدولة قطر– الدوحة، وقد صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

أولا: الجزئين الأول والثاني من الدراسة.

- التركيز خلال المرحلة القادمة على عملية تسويق نتائج الدراسة، وأخذ الملاحظات الرسمية للدول العربية الأعضاء من خلال أمانة المجلس.

ثانياً: الجزء الثالث من الدراسة.

- الاتفاق على المواعيد الرئيسية ليتم على أساس التفاوض مع الاستشاري (نورتون روز NR).

- يتولى ضابط اتصال هيئة الربط الخليجي التنسيق بين هذا البرنامج ومسودة البرنامج التعاقدي المقرر استلامه مع العرض النهائي للاستشاري.

- عقد اجتماع يوم 2013/11/4 مع الاستشاري (نورتون روز NR) عن طريق الاتصال المرئي، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

- موافقة الاستشاري على تعديل البرنامج ليتوافق مع المواعيد الرئيسية التي تم الاتفاق عليها.
- تعديل مجموع تكلفة الأعمال المؤكدة لتصبح 117,000 $.

- عُقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة للتحضير للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة يوم 2013/12/11 بمقر الأمانة العامة وكانت أهم نتائج الاجتماع ما يلي:-

- الاتفاق على موعد ومكان عقد الدورة الرابعة للمنتدى والمحاور والموضوعات التي سوف يتم مناقشتها خلال المؤتمر.
- تشكيل اللجان المُنظمة للمؤتمر.

- سيتم عقد الاجتماع الأخير المخصص لمتابعة العمل في الدراسة التي يموّلها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يومي 14-2014/1/15 بمقر الصندوق بدولة الكويت، وذلك لمناقشة التقرير قبل النهائي للجزءين الأول والثاني من دراسة الربط الكهربائي واستغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء.

في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

- عُقد مؤتمر الخبراء المعنيين بمناقشة آليات التمويل الحديثة 2013 تحت عنوان "استراتيجية إقليمية لدعم تنمية الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا" يومي 24-2013/9/25 بالرباط بالمغرب وهدف المؤتمر إلى ما يلي:-

- مواجهة التحديات والإيجابيات لتبني سياسة إقليمية لتنمية مشاريع الطاقة المتجددة بشمال إفريقيا.
- تبادل المعرفة حول المبادرات المطروحة والتعرف على التحديات من أجل تقوية التعاون الإقليمي والتكامل في مجال الطاقة.
- تشجيع الحوار بين القطاع العام والخاص من أجل تنمية قطاع الطاقة المتجددة.

- عُقدت ورشة عمل "الكودات الإقليمية لكفاءة الطاقة في المباني" ببيروت بلبنان على هامش منتدى بيروت الرابع للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة يومي

25-2013/9/26 كان الهدف الأساسي للورشة هو إتاحة الفرصة للخبراء والمختصين المعنيين في الدول العربية التباحث فيما تم التوصل إليه في كود البناء ومناقشة الخطة المستقبلية واستعراض الوضع الحالي فيما يتعلق بتطبيق كود المباني الموفرة للطاقة في الدول الشريكة من أجل رسم الخطوات التالية بالتعاون مع المشاركين في الورشة.

- عُقد منتدى بيروت الرابع للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة يوم 2013/9/27 ببيروت تحت رعاية وزير الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية ونظّمه المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإتحاد الأوروبي والبنك الدولي وجامعة الدول العربية من خلال إدارة الطاقة (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء)، وبمشاركة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، ومشروع كفاءة الطاقة الاورومتوسطي في قطاع الأبنية (MED-ENEC) . وقد اكتسب المنتدى الرابع أهمية خاصة هذا العام بعدما نجحت وزارة الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية في إطلاق استدراج عالمي لإنتاج الطاقة من خلال طاقة الرياح بالتزامن مع الخطة الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي تم تدشينها بالتعاون مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- عُقدت ورشة عمل حول كودات ربط تقنيات الطاقة المتجددة بالشبكة يومي 8-2013/10/9 بالمنامة بدولة البحرين وكان الهدف منها إعداد دليل عربي حول الاعتبارات الفنية لربط تقنيات الطاقة المتجددة بالشبكة الكهربائية بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- الاجتماع السادس لفريق عمل الطاقة المتجددة يوم 2013/10/10 بالمنامة بالبحرين ونتج عنه ما يلي:-

- استمرار العمل على خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة التي يتم إعدادها مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- تعديل الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ونموذج الاعتماد النهائي لنظام شمسي وفق الملاحظات الوارد من الدول العربية تمهيداً لعرضهما على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- اعتماد توصيات ورشة العمل حول كودات ربط تقنيات الطاقة المتجددة .

- عُقد المنتدى العربي للبيئة والتنمية يومي 28-2013/10/29 بالشارقة بالإمارات وقد شاركت الإدارة في جلسة العمل التي نظمتها الاسكوا في المنتدى، وقدمت

الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة ودوره في إعداد الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربي بما ينعكس إيجابيا على الجهود المبذولة لتنمية قطاع الطاقة العربي واستدامته.

- عُقد الاجتماع الإقليمي حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة 26-2013/11/28 بالرباط بالمغرب وكان الهدف من الاجتماع هو التعرف على الوسائل المطلوبة لتنمية الريف وإيصال خدمات الطاقة إليه من خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة؛ وقد قدمت الإدارة عرضاً مرئياً حول الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة.
- عُقدت ورشة عمل إقليمية حول تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة يومي 10 و 11 /2013/11 بالجزائر وكان من أهم أهدافها متابعة تطورات الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة من حيث التنفيذ والإعداد ويحضرها مجموعة ممثلي المؤسسات الوطنية المعنية والخبراء المتخصصين في مجال كفاءة الطاقة ووضع السياسات الخاصة بها من أكثر من خمسة عشر دول عربية بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وكان من أهم نتائجها:-

- استكمال الجهود المتعلقة بتقديم الدعم الفني الخاص بمراقبة وتقييم الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) ومساعدة الدول العربية في عمليات تتبع تطور تنفيذ الإجراءات الواردة في الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.
- الطلب من الدول العربية تزويد أمانة المجلس بآخر المستجدات فيما يتعلق بخطط واستراتيجيات وتشريعات وقوانين كفاءة الطاقة.

- عقد الاجتماع الخامس لفريق عمل كفاءة الطاقة يوم 2013/11/12 بالجزائر وفيما يلي أهم نتائج الاجتماع:-

- دعوة الدول العربية التي لم تقم باعتماد الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة باعتماده والاستفادة من المساعدة الفنية المتاحة من الأطراف المختلفة في إعداد الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.
- دعوة الدول العربية لعقد وتنظيم النشاطات والفعاليات الخاصة بكفاءة الطاقة في 21 مايو من كل عام بما يتوافق مع اليوم العربي لكفاءة الطاقة وموافاة أمانة المجلس بهذه الجهود.
- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لعقد برنامج تدريبي "كفاءة الطاقة في الأبنية.

- عُقدت ورشة عمل حول "دراسة المخطط الشامل للطاقة المتجددة في مصر حتى عام 2050 يوم 2013/11/13 بالقاهرة وكان الهدف منها متابعة تطورات الخطة الشاملة بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والإتحاد الأوروبي، وبنك (KFW) البنك الممول من الحكومة الألمانية، ونتج عنها الاتفاق على الخطوات المستقبلية لتنفيذ الخطة.
- عُقدت دورة تدريبية حول متابعة تنفيذ الخطة الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة يوم 2013/11/27 بالقاهرة وكان الهدف منها متابعة تنفيذ الخطة الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة، وتم خلالها الاتفاق بين الأطراف المشاركة والقائمة على تنفيذ الخطة لمن في قطاع الكهرباء على وضع آلية محددة لمتابعة تنفيذ الإجراءات الواردة في الخطة وتقييم مدى تطورها وتحقيقها للهدف المطلوب.
- عُقدت ورشة عمل بعنوان " تعزيز سوق شركات خدمات الطاقة في مصر" بالتعاون مع المشروع الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع الأبنية MED-ENEC يوم 2013/12/8 بمقر الأمانة العامة وتأتي أهمية هذه الورشة بناء على أهمية الدور الذي تلعبه شركات خدمات الطاقة في انجاز مشاريع كفاءة الطاقة نظراً لغياب هذه الشركات في معظم الدول العربية، وهدفت الورشة لتعميم فكر شركات خدمات الطاقة بالدول العربية وتنشيط هذا النوع من الشركات.
- من المتوقع أن تشارك إدارة الطاقة في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجـــددة والمزمع عقدها في يناير بمدينة أبوظبي 2014، وفي هذا الصدد يتم حالياً لإطلاق خارطة الطريق التي أعدتها إدارة الطاقة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE).

5. النقل والسياحة:

في مجال النقل

- عقد اتحاد الموانئ البحرية العربية الاجتماع (12) للجنة الدائمة لتنمية المهارات البشرية يوم 9/24/ 2013 بالإسكندرية ومن أهم النتائج الصادرة عنه مايلي : دعوة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنظيم الدورات في مجال الإعداد النفسي للعمالة في الموانئ البحرية، والطلب من كلية النقل الدولي واللوجيستيات بالأكاديمية وضع مخطط دورات تدريب المدربين في مجال الـ(T.O.T).
- عقدت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ورشة عمل حول التعليم والتدريب البحري في المنطقة العربية يوم 9/25/ 2013 بالإسكندرية ومن أهم النتائج الصادرة عنها مايلي: حث ملاك السفن والشركات الملاحية التي ترفع أعلام الدول العربية على المشاركة في تنمية وتطوير العمالة البحرية العربية، حث الدول العربية على سرعة الانضمام إلى اتفاقية العمل البحري الدولية MLC-2006، وتكليف الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية بمتابعة وضعية العمالة البحرية العربية بالتنسيق مع المنظمات والاتحادات العربية ذات العلاقة.
- عقد اجتماع الدورة (51) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب بتاريخ 2013/10/22 بمدينة الإسكندرية، وتم خلاله مناقشة الموضوعات المعروضة على مجلس وزراء النقل العرب وأصدر التوصيات بشأنها للعرض على المجلس في اليوم التالي.
- عقدت الدورة (26) لمجلس وزراء النقل العرب يوم 10/23/ 2013 بالإسكندرية ومن أهم القرارات الصادرة عنها مايلي: تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير التنمية المستدامة في مجال النقل في الدول العربية وعرضه على المجلس في دورته القادمة 2014، دعوة الدول العربية إلي الاستعانة في مجال الطيران المدني بالقواعد الاسترشادية الموحدة التي أعدتها الهيئة العربية للطيران المدني عند التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، دعوة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لإعداد دراسة حول تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، ودعوة الهيئة العربية

للطيران المدني لإعداد دراسة حول تطوير دور النقل الجوى في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، الموافقة على الدراسة الاسترشادية لتطوير النقل متعدد الوسائط والأنظمة اللوجيستية في الدول العربية وتحقيق التكامل فيما بينها التي أعدتها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- عقدت منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر الاجتماع السنوي للمنظمة يومي 27-2013/11/28 بدبي ومن أهم النتائج الصادرة عنه مايلي: توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومذكرة تفاهم بين المنظمة وإتحاد أصحاب السفن التركي. كما تم الاتفاق على تبادل المشاركة في اجتماعات بين المنظمة والأمانة العامة للجامعة.
- عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة النقل والسياحة) الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الفنية للنقل: البري، والبحري ومتعدد الوسائط خلال الفترة 21-1/23/ 2014 بمقر الأمانة العامة لبحث إعداد الشروط المرجعية لدراسة تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول في أمريكا الجنوبية ، المسودة المعدلة لمشروع اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، متابعة وضعية العمالة البحرية.

في مجال السياحة

- عقدت الدورة (13) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة يوم 29 أكتوبر 2013 بالمنامة ، وصدر عنها القرارات التالية : دعوة عاصمة السياحة العربية لعام 2014 لاستضافة وتنظيم جولة " برنامج اعرف وطنك العربي لسياحة الشباب خلال عام 2014، تكليف المنظمة العربية للسياحة بوضع المعايير والأسس لاختيار الشباب المشاركين في " جولة برنامج اعرف وطنك العربي لسياحة الشباب"، الموافقة على توصيات الاجتماع المشترك الأول لتعزيز الأمن السياحي.
- عقدت الدورة (16) للمجلس الوزاري العربي للسياحة يومي 30-31 /2013/10 بالمنامة، وصدر عنها القرارات التالية: دعوة معالي وزير السياحة بجمهورية مصر العربية لمتابعة وتطوير ما يلزم لتنفيذ الإستراتيجية العربية للسياحة، دعوة وزارة الثقافة بمملكة البحرين بمتابعة تنفيذ ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية، الموافقة على أسس ومعايير اختيار عاصمة السياحة العربية التي أعدتها المنظمة العربية للسياحة .

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة النقل والسياحة) في الملتقى العربي الأوروبي الأول للسياحة للجميع الذي عقد يومي11-12/12/ 2013 بالعقبة وكان من أهم التوصيات التي صدرت عنه ما يلي : اختيار المملكة الأردنية الهاشمية مقراً للشبكة الإقليمية للسياحة الميسرة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، تشكيل لجنة تأسيسية للشبكة مكونة من (16) دولة منها (7) دول عربية، الطلب من الأمانة العامة للجامعة عرض موضوع السياحة الميسرة على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للسياحة.
- عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة النقل والسياحة) اجتماع مشترك مع ممثلي وزارة السياحة بجمهورية مصر العربية (2013/12/22) لبحث سبل متابعة وتطوير ما يلزم لتنفيذ الإستراتيجية السياحية العربية.

6. الإحصاء وقواعد المعلومات:

قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) فيما بين دورتي المجلس بعدد من الأنشطة تتلخص في ما يلي:

- **فيما يخص قواعد البيانات الإحصائية:**

- قامت (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) بتحديث بيانات الدول العربية في قاعدة بيانات التجارة الخارجية العربية وإضافة ما ورد من البيانات التفصيلية للدول العربية للسنوات 2000–2012.
- تمت مواصلة العمل للانتهاء من بناء قواعد البيانات التفصيلية المتعلقة بالمجالات التالية: السكان وقوة العمل، الزراعة، الطاقة والصناعة، النقل، الاتصالات والمعلومات، السياحة، الأسعار، التعليم، الصحة، الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، النقدية، البناء والتشييد والإسكان، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة.
- التعاون مع إدارة الحاسب الآلي بالأمانة العامة والشركة المنفذة لمشروع قواعد البيانات من أجل وضع القاعدة على بوابة الجامعة ليمكن الوصول إليها من جميع المستخدمين.

- **إصدار العدد الرابع من كتيب "الدول العربية: أرقام ومؤشرات".**

- **المنح الدراسية السنوية في المركز الديمغرافي:**

تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ منح 2014 وهي المنح التي يتم تقديمها للكوادر الإحصائية العربية العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية للدراسة بالمركز الديمغرافي بالقاهرة، وذلك للحصول على درجة الدبلوم العام أو الدبلوم الخاص أوالماجستير، كما تمت متابعة الدارسين في المركز على منح الجامعة لعام 2013.

- **اللجان الإحصائية وفرق العمل:**

- متابعة تنفيذ توصيات الاجتماعات الإحصائية لعامي 2012 و2013، والإعداد للاجتماعات التالية:
  - الاجتماع السادس عشر للجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية
  - الاجتماع العاشر للجنة الفرعية للحسابات القومية
  - الاجتماع الثالث عشر للجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية
  - الاجتماع الثالث للجنة الفرعية للتدريب الإحصائي

- الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بتطوير الإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني في الدول العربية.
- الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بتصميم منهجية تنفيذ مسح معياري لقياس مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الوطن العربي.

- قامت (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) بالعمل على تلبية الاحتياجات الإحصائية اللازمة لأنشطة بعض إدارات الأمانة العامة، كما واصلت الإدارة القيام بدورها في توفير الاحتياجات الإحصائية للمستخدمين للبيانات العربية من جميع فئات المستخدمين من خارج الأمانة العامة للجامعة.
- **المشاركة في الاجتماعات ذات العلاقة بنشاط الإدارة، وأهمها:**

- الدورة السابعة لبرنامج بناء القدرات الخاص بمقاييس الفقر واللامساواة والطرق المختلفة لاستهداف الفقراء الذي نظمه مركز العقد الاجتماعي والتي عقدت خلال الفترة 9/28–2013/10/14 بالقاهرة حيث تمت مشاركة عدد من الدول العربية في هذا البرنامج، وسوف تشارك الإدارة في الدورة الثامنة للبرنامج المقرر عقدها خلال الفترة 8–2014/2/20 بالقاهرة.
- "الاستراتيجية الإقليمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" ، الذي نظمه المكتب الإقليمي للفاو والإسكوا خلال الفترة 9–2013/12/11 بعمان بالأردن.
- المؤتمر السنوي واليوبيل الذهبي للمركز الديمغرافي والذي عقد خلال الفترة 17–2013/12/21 fمقر المركز بالقاهرة.

7. إدارة المنظمات والاتحادات العربية:

وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي ، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، يقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير الهيئات الرقابة الخاصة بها ، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة (لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة) مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مره واحد كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.

قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه من قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) أن تشارك في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير دوري عن ذلك .

تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية مشاركة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير بهذا الشأن للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

شاركت الأمانة العامة(قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في الاجتماعات التالية لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وذلك على النحو التالي :-

1- اجتماع المنظمات العربية المتخصصة بشأن مقترحات لتطوير وتحسين الأداء لتحقيق الأهداف المنشودة يوم 2013/9/10 بمقر الأمانة العامة، ومن أهم التوصيات الصادرة عنه ما يلى:

1/3 إشراك المنظمات العربية المتخصصة في الحوار الذي يدور داخل أورقة الجامعة العربية عن هيكلة وتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتعميم

تقرير لجنة الخبراء المستقلة برئاسة السيد الأخـــضر الإبراهيمـــي والخاصـــة بدراسة كيفية تطوير منظومة العمل العربي المشترك على المنظمات العربيـــة للاطلاع والإحاطة.

2/3 عقد ورشة عمل (Work Shop) للمنظمات العربية المتخصـــصة بأشـــراف الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بشأن تطـــوير وتحـــسين الأداء فـــي المنظمات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال شهر أكتوبر 2013.

3/3 استمرار التنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة (إدارة المنظمـــات والاتحادات العربية) والمنظمات العربية المتخصصة للوصول لوثيقـــة شـــاملة تتضمن مقترحات تقدم في ورشة العمل القادمة.

4/3 تفعيل الدور الذي تقوم به لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ومتابعـــة قراراتها ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق.

2- اجتماعات الجمعية العامة ومجلس إدارة المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات الذي عقد خلال الفترة 29-2013/9/30 بالجزائر، ومن أهم القرارات الصادرة عنه:

1/2 الطلب من المنظمة بتعميم مشروع برنامج أنشطة المنظمة لعـــام 2014 علـــى الدول الأعضاء بالمنظمة لإبداء مرائياتهم ومقترحاتهم قبل نهاية عـــام 2013 ، والتركيز على توفير دورات تدريبية حسب احتياجات الدول الأعضاء من اجل تنمية القدرات البشرية في الدول العربية ، وكذلك إنشاء قاعدة بيانـــات تـــضم المعاهد التدريبية المتخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدى الدول العربية وإتاحتها على موقع المنظمة.

2/2 قبول مرشح سلطنة عمان لوظيفة المراقب الداخلي للمنظمة وذلـــك لاســـتيفائه كافة الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء عند شغل الوظائف الشاغرة في المنظمة.

3/2 تأجيل النظر في موضوع هيئة الرقابة المالية إلى الاجتماع القادم لمجلس ادارة المنظمة ، وتعميم الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات المتخصصة المعتمـــدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدول الأعضاء للاطلاع عليها حتى تتمكن الدول الأعضاء من الاطلاع عليها وخاصة المواد الخاصـــة بالرقابـــة الداخلية والخارجية للمنظمات العربية المتخصصة.

4/2 تم نقاش مطول في الجلسة الختامية للجمعية العامة عن توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات المجلس الخاصة بالمنظمات والجهود الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العامة لتطوير وتفعيل عمل المنظمات العربية في إطار هيكلة منظومة العمل العربي المشترك وكان هناك تأكيد من الدول الأعضاء بأهمية قيام المنظمة بتوفيق أوضاعها الإدارية والمالية وهيكلها التنظيمي بما يتماشى وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة.

3- اجتماع الدورة (79) لمجلس ادارة منظمة العمل العربية الذي عقد يومي 5 و2013/10/6 بالقاهرة ، ومن أهم القرارات الصادرة عنه :

1/3 تم انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة الجديد لمدة عام مكون من معالي السيد/ نصار الربيعى وزير العمل والشئون الاجتماعية (حكومات/ العراق) رئيساً والسيد/ ناصر المير أصحاب أعمال/ دول قطر نائبا للرئيس والسيد/ فايز المطيرى عمال/ دولة الكويت نائبا للرئيس .

2/3 تقرر الموافقة على تقرير مكتب العمل العربي بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (الجزائر: 15-2013/4/22)

3/3 تقرر مناشدة الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2013 وكذلك الدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها والمبالغ المتأخرة عليها. كما تم التأكيد على قرارات مجلس الإدارة في دوراته السابقة بالتأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

4/3 بالنسبة لموضوع تعيين محاسبين قانونيين لتدقيق حسابات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي – المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) للعامين 2013 و2014، فقد أوضحت الأمانة العامة للجامعة أن تعيين المحاسبين القانونيين لتدقيق الحسابات (المراجع الخارجي) هو من سلطة المؤتمر العام للمنظمة.

5/3 بشأن الموضوعات الإدارية " تطوير المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة " : فقد تقرر أخذ العلم بتقرير اللجنة الخاص بتطوير المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة و إيقاف التوظيف في المراكز والمعاهد التابعة لمنظمة العمل العربية ، وإرجاء النظر في تطوير المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة وتكليف السيد / حيدر أبشر المدير العام المساعد لاستكمال دراسة تطوير المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة

وتقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة في دورته القادمة بعد مناقشتها من لجنة التطوير .

6/3 الطلب من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمنظمة العمل العربية مواصلة جهودهما وإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول التي تستضيف مقار المعاهد والمراكز وزيارة مقارها إذا لزم الأمر لمناقشة سبل تطوير تلك المعاهد والمراكز، وذلك وفقا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الأربعين (الجزائر 2013) والسعي لدى الدول التي تستضيف مقار المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة لسداد المتأخرات المالية المستحقة عليها ، والتأكيد على عدم جواز إعفاء الدول التي تستضيف مقار المعاهد والمراكز من أية متأخرات مالية مترتبة عليها.

7/3 بشأن تنمية الموارد المالية تقرر السعي لإيجاد وسائل لتمويل الأنشطة التي تقوم بتنفيذها المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة ذاتيا من خلال التواصل مع الشركات والهيئات الاقتصادية مع الحفاظ على الأنشطة ذات المردود الاجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة ، وتضمين خطة المعاهد والمراكز القادمة أن تكون أنشطتها في حدود (30%) ذات طابع اقتصادي و(70%) ذات مردود اجتماعي وتكليف مكتب استشاري بدراسة أوضاع المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة وتقديم مقترحات بهدف تطوير أدائها حتى تتمكن من تقديم خدماتها لأطراف الإنتاج الثلاثة وكذلك التوسع في تقديم خدمات بمقابل للشركات والمؤسسات .

8/3 – بخصوص قرار لائحة خاصة لمكافآت الخبراء الذين يتم التعاقد معهم : أوضحت الأمانة العامة للجامعة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (89) اصدر قراره رقم1919 بتاريخ 2012/2/9 بشأن الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة على أن تبدأ التطبيق اعتباراً من 2013/1/1 وان لائحة الخبراء المقدمة من منظمة العمل العربية تختلف تماماً عن اللائحة المقرة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أوضحت الأمانة العامة للجامعة أهم نقاط الاختلاف بلائحة الخبراء للمنظمة مع اللائحة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتقرر الموافقة على مشروع اللائحة الخاصة لمكافآت الخبراء الذين يتم التعاقد معهم في منظمة العمل العربية مع مراعاة الملاحظات التي

قدمت من ممثل الأمانة العامة للجامعة بحيث تكون اللائحة متوافقة مع اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة والمعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

9/3 التنسيق بشأن عضوية الدول العربية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، قرر مجلس الإدارة للمنظمة دعوة الدول العربية إلى إخطار منظمة العمل العربية بترشيحاتها لشغل عضويتها في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنسيق بشأنها ، وأوصى أطراف الإنتاج الثلاثة بالاتفاق على تحديد من يمثل المجموعة العربية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية من أجل تقديم أوجه الدعم اللازم لهم ، كما تم تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بإجراء اللازم لدعم الترشيحات العربية لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

10/3 تقرر وضع تصور بشأن عقد جلسة خاصة لتكريم السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال أعمال الدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي وفقا للقرار رقم (1514) الصادر في (د/ 40) لمؤتمر العمل العربي وبعد الاستماع إلى مقترحات ممثل الأمانة العامة للجامعة فقد قرر مجلس الإدارة توجيه الشكر لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المخلصة وتفانيه المطلق وتسخيره خبراته وعلاقاته الواسعة في سبيل تحقيق أهداف المنظمة ، والنقلة النوعية التي شهدتها المنظمة أثناء فترة ولايته ، ودوره الملموس في نسج علاقات متوازنة بين أطراف الإنتاج سواء على المستوى الوطني أو القومي ، و الموافقة على التصور المقدم لعقد جلسة خاصة لتكريم معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال أعمال الدورة القادمة للمؤتمر ، كما طلب أعضاء مجلس الإدارة من وفد الأمانة العامة للجامعة إبلاغ معالي الأمين العام بدعوته على حفل تكريم السيد/ أحمد محمد لقمان .

11/3 قرر مجلس الإدارة الموافقة على أن تتولى منظمة العمل العربية عقد دورة تدريبية في أحدى الدول العربية لعدد من العمال الفلسطينيين ، والدعوة إلى تسهيل حركة العمال الفلسطينيين في أسواق العمل العربية ، وإجراء الاتصالات اللازمة مع المعنيين في منظمة العمل الدولية لتطبيق برامج خاصة بالحماية الاجتماعية للعمال الفلسطينيين وفقا لمعايير العمل العربية والدولية

وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ، ودعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وكافة منظمات وهيئات المجتمع المدني لتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني وأطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات/ أصحاب أعمال/ عمال) لمواصلة صمودهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، وإدانة الممارسات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني وبخاصة أطراف الإنتاج الثلاثة في فلسطين ومطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداءا صارخا على القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان. كما تم مناقشة الهجمة الدولية ضد قطر بأنها تقبل العمالة من دوله نيبال وترسلهم في نعوش إلى وطنهم، وقد كان التوجه العام هو الدفاع عن قطر والتأكيد على موقف عربي موحد في المنظمات العربية والدولية المعنية بالعمل والعمال بهذا الشأن.

4- اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية الذي عقد خلال الفترة 28-2013/10/30. بالرباط بالمملكة المغربية. ومن أهم النتائج والقرارات الصادرة عنه:

- اعتمد المجلس ما قامت به المديرية العامة للمنظمة من إجراءات لتنفيذ القرارات السابقة، وقد أوضح وفد الجامعة العربية أهمية تناول موضوع تسكين الموظفين الدائمين على الوظائف، كما تم التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1898 في دورته العادية 88 بتاريخ 2011/9/15 فقرة 1 و2، والخاص بالهيكل التنظيمي المعتمد حسب الشروط والإجراءات النظامية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- قرر المجلس تشكيل لجنة من كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، للنظر في تسكين الموظفين على الهيكل التنظيمي المعتمد للمنظمة وفق الآلية التي تمت الموافقة عليها، وبما يتفق مع الأنظمة والتعليمات النافذة، على أن تقدم تقريرها لاجتماع المجلس التنفيذي القادم .
- اطلع المجلس التنفيذي على العروض المقدمة من مكاتب التدقيق الخارجية على حسابات المنظمة التي تلقتها،وبالإشارة إلى المادة (40) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة (الرقابة المالية) تقرر، اختيار مكتب الأستاذ/ حازم حسن KPMG للعامين 2014 - 2015 بوصفه المكتب

الأول فنياً في قائمة المكاتب الأربعة التي تقدمت بعروضها بأتعاب قدرها 4000 دولار أمريكي لكل عام من عامي 2014 – 2015.

- اطلع المجلس على موقف سداد الدول لالتزاماتها المالية وموقف المتأخرات على الدول تجاه المنظمة، وبعد المناقشة قرر المجلس تكليف المديرية العامة بمتابعة موضوع متأخرات الدول ومخاطبة الدول التي عليها متأخرات بشكل منتظم والدعوة لاجتماع بين ممثلي دولة الكويت والمملكة المغربية وصندوق النقد العربي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية للنظر في تقرير موقف السداد الخاص بهما والذي عرض في الاجتماع ، وتقديم مذكرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بموقف المجلس التنفيذي للمنظمة بطلب سرعة الانتهاء من موضوع الاتفاقيات مع الدول فيما يخص سداد متأخراتها، واستيضاح الموقف بخصوص قرار إيقاف تنفيذ العمل بموجب اتفاقيات الدول حول السداد.
- اطلع المجلس التنفيذي على تقرير فريق العمل المكون من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وجمهورية مصر العربية حسب قرار المجلس التنفيذي لمراجعة المقترحات المقدمة من الدول العربية والمديرية العامة والخاصة بتوصيات الحلقة النقاشية، المتعلقة بمرئيات الدول لتطوير عمل المنظمة لوضعها كرؤى تستفيد منها المنظمة، وبعد مناقشة هذا البند مع البند الخاص بتقرير دراسة تقييم أنشطة المنظمة الذي قام به مكتب RAND، قرر المجلس، الموافقة على التقرير واعتماد ما جاء به من توصيات على أن ينظر فيها مع توصيات مكتب RAND بواسطة فريق عمل مكون من كل الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة للنظر في الدراسة ووضع خطة زمنية للتنفيذ، على أن يولي فريق العمل المكلف اهتمامًا خاصًا بالتوصيات التي لها أولوية في التنفيذ ووضع برنامج زمني لها مثل موضوع الجائزة العربية للإدارة التي تعدها المنظمة.

5- اجتماعات المجلس التنفيذي الدورة (44) والجمعية العامة الاستثنائية للهيئة العربية للطيران المدني اللذان تم عقدهما خلال الفترة 29-2013/10/31 في الرباط بالمملكة المغربية. ومن أهم القرارات الصادرة عنهما ما يلي :

<u>أولاً : اجتماع المجلس التنفيذي الدورة (44) :</u>

- أطلع السيد المدير العام المشاركين أن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك بالمملكة المغربية سلمه رسالة من رئيس الحكومة المغربية يعلن فيها قرار الحكومة ببناء مقر جديد للهيئة بالرباط، كما أضاف ممثل دولة قطر أن المقر

الحالي للهيئة غير مناسب، وعليه اقترح بأن تقوم الإدارة العامة للهيئة بالعمل مع حكومة المملكة المغربية لإيجاد مقر ملائم مؤقت حتى يتم الانتهاء من إنشاء المقر الجديد، وقد اقر المجلس تكليف الإدارة العامة بمخاطبة حكومة المملكة المغربية بذلك ، كما تم الاقتراح بأن يشارك المجلس التنفيذي في متابعة خطوات ومراحل مشروع إنشاء المقر الجديد، الأمر الذي رحب به ممثل المملكة المغربية.

- بشأن متابعة الخطة الإستراتيجية والتشغيلية المعتمدة من الجمعية العامة: استعرض رئيس المجلس التنفيذي ما تم إنجازه من خطوات عملية في أفق تنفيذ الخطة الإستراتيجية مذكرا بقرارات المجلس التنفيذي الأخير، وما تلاه من برامج محددة الزمن والمتعلقة بما تم في اجتماعات فرق العمل المشكلة لهذا الغرض وكذا الصعوبات والتحديات الزمنية والتمويلية ، كما أشار لضرورة إرسال الشعار الجديد للهيئة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاعتماد ، وقرر المجلس تكليف الإدارة العامة للهيئة بمتابعة جميع بنود الخطة التشغيلية وتحديث الجدولة الزمنية للخطة التشغيلية وفق نتائج فرق العمل المختصة ، وإعداد دليل الهوية بعد اعتماد شعار الهيئة الجديد من الجامعة ، كما تم تشكيل فريق عمل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والإدارة العامة للهيئة لدارسة مسودة آلية الحساب الخاص بتمويل بعض مشاريع الخطة التشغيلية للهيئة العربية للطيران المدني، وستستضيف الجمهورية اليمنية هذا الاجتماع على أن يتم عقدة خلال شهر من تاريخه برئاسة اليمن التي سوف تقوم بإرسال الدعوات إلى باقي أعضاء الفريق وتقديم تقرير عن نتائج أعمال الفريق للمجلس التنفيذي في اجتماعه القادم ، وتشكيل فريق عمل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإدارة العامة للهيئة بشأن دراسة النظام الموحد للجان وفرق العمل للهيئة العربية للطيران المدني. وستستضيف الإمارات العربية المتحدة هذا الاجتماع على أن يتم عقدة خلال شهر من تاريخه برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة التي سوف تقوم بإرسال الدعوات إلى باقي أعضاء الفريق وتقديم تقرير عن نتائج أعمال الفريق للمجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.
- دار نقاش حول تبرع المملكة المغربية لبناء مقر جديد للهيئة واتفق الحاضرون أن هذا التبرع لا يتم وضعه ضمن موازنة الهيئة وحساباتها باعتبار انه تبرع من الحكومة المغربية، ولقد أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة في المجلس التنفيذي انه لابد من إدراج هذا التبرع ضمن موازنة الهيئة تنفيذاً لأحكام المادة 33 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة :" تتألف موارد المنظمة كما هو مبين في الهيكل النموذجي لتصنيف الحسابات من مساهمات الدول الأعضاء والموارد الذاتية والهبات والتبرعات والوصايا والمساهمات في مشروعات والموارد الرأسمالية " . كما أكد رئيس وفد جمهورية مصر العربية، المهندس إبراهيم الشريف، رئيس سلطة الطيران المدني المصري على ضرورة الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنه السلطة العليا والمرجعية القومية للهيئة وقراراته نهائية وملزمة .

- بشأن تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني استعرض مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني خلفيات تعديل بعض بنود اتفاقية إنشاء الهيئة في سياق الملائمة مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة وبعد مداخلات بعض أعضاء المجلس وملاحظات ممثلة الأمانة العامة للجامعة في الاجتماع قرر المجلس : التريث إلى حين قرار قمة الكويت بالنسبة لتقرير السيد الأخضر الإبراهيمي "اللجنة المستقلة لدراسة سبل إصلاح وتطوير الجامعة العربية" ، والموافقة على العرض المقدم من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص إعداد ورقة عمل مبنية على أسس مشروع التحول الشامل للهيئة العربية للطيران المدني خلال شهر، تتبناها الدول الأعضاء لتقديمها كمقترح تطويري للمنظمات المتخصصة التابعة للجامعة وترفع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية "لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي" تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ، وتشكيل فريق عمل مكون من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية قصد مرافقة إدارة الهيئة العربية للطيران في الاجتماعات المتعلقة بتطوير المنظمات المتخصصة ، كما تم تكليف الإدارة العامة بتعميم الورقة حول تطوير المنظمات على الدول الأعضاء قصد إبداء الرأي والتنسيق مع المنظمات المتخصصة.
- بشأن ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية مفوضية الملاحة الجوية بالايكاو فقد قرر المجلس الطلب من الدول العربية الأعضاء في مجلس الأيكاو مساندة ودعم ترشيح المملكة العربية السعودية و تكليف الإدارة العامة للهيئة العربية للطيران المدني بالاتصال مع المنظمات الإقليمية قصد دعم ترشيح المملكة العربية السعودية.

ثانياً : اجتماع الجمعية العامة الاستثنائية للهيئة العربية للطيران المدني:

- قبل إقرار جدول أعمال الجمعية العامة الاستثنائية ، طلب رئيس الجمعية من رئيس وفد الجمهورية اليمنية، السيد حامد أحمد فرج، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بالجمهورية اليمنية التكرم بالتنازل عن استضافة الجمعية العامة القادمة لدولة قطر، وتلبية لرغبة بعض الدول الأعضاء، وافق رئيس الوفد اليمني على مقترح رئيس الجمعية العامة.

أكد رئيس وفد جمهورية مصر العربية، المهندس إبراهيم الشريف، رئيس سلطة الطيران المدني المصري على ضرورة تنظيم الجمعية العامة في دولة ليس لها مرشح لمنصب المدير العام، كما اقترح عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية خلال ثلاث أشهر لانتخاب المدير العام للهيئة وتقرر عقد الجمعية العامة العادية المقبلة بمقر الهيئة العربية للطيران المدني بالرباط ، وقد أيدت الدول الحاضرة هذا المقترح.

* بشأن البند الأول تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة فقد قررت الجمعية العامة اعتماد قرار المجلس التنفيذي الخاص بذلك البند والذي ينص على " التريث إلى حين قرار قمة الكويت بالنسبة لتقرير السيد الأخضر الإبراهيمي "اللجنة المستقلة لدراسة سبل

إصلاح وتطوير الجامعة العربية" ، والموافقة على العرض المقدم من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص إعداد ورقة عمل مبنية على أسس مشروع التحول الشامل للهيئة العربية للطيران المدني خلال شهر، تتبناها الدول الأعضاء لتقديمها كمقترح تطويري للمنظمات المتخصصة التابعة للجامعة وترفع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية "لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي" تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ، وتشكيل فريق عمل مكون من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية قصد مرافقة إدارة الهيئة العربية للطيران في الاجتماعات المتعلقة بتطوير المنظمات المتخصصة.

* بشأن البند الثاني حكم المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية: فقد قررت الجمعية العامة ما يلي:

- إغلاق ملف حكم المحكمة الإدارية لصالح الموظفين الثلاثة بالهيئة العربية للطيران المدني بشكل نهائي و اعتبار الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية بذات الموضوع في حالة انعدام الحكم القضائي وغير واجبة حيث أن أنظمة جامعة الدول العربية لا تسري إلا على الموظفين الدائمين.
- تكليف رئيس المجلس التنفيذي بمخاطبة الأمين العام للجامعة للتعبير عن استغراب الجمعية العامة للهيئة من تصرفات ومواقف إدارة الشئون القانونية بالجامعة التي جابهت الهيئة لسنوات طويلة.
- توجيه مذكرة للأمين العام بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في الخروقات التي ارتكبت في هذه القضية و مسائلة المتسبب عن ذلك لما تكبدته الهيئة من ضياع وقت وخسائر مالية وتشويه سمعتها .

6- الاجتماع الثاني لمؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي عقد يومي 23-2013/11/24 بمقر الأمانة العامة.

- في إطار التحضيرات التي تقوم بها الأمانة العامة للجامعة لعقد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالخرطوم لبحث الإجراءات الخاصة بتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتنفيذاً لتوصيات الاجتماع السابق "الاجتماع التشاوري لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحاتها ومرئياتها بشأن تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان

الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي والذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 8 و9 مايو 2013".

- عقد الاجتماع الثاني لمؤسسات العمل العربي المشترك لمتابعة تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي وبلورة أفكار ومقترحات محددة من المنظمات والاتحادات ومؤسسات التمويل العربية لتقديمها للاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقده في الخرطوم (يناير 2014) ، وقد شارك من جمهورية السودان وفد وزاري على مستوى عال وبحضور المنظمات والاتحادات العربية المعنية بالاستثمار والأمن الغذائي العربي .

تم الاتفاق على التوصيات التالية :

1- إعطاء أسبقية للمشروعات التي تساهم في إنتاج السلع الإستراتيجية وفقاً لحجم الفجوة الغذائية من الحبوب (القمح) والزيوت النباتية والأعلاف والسكر والأرز والألبان واللحوم والأسماك والخضر والفواكه.

2- التأكيد على الأهمية الإستراتيجية لمشروع التوسع لزراعة القمح باستخدام المياه الجوفية في جمهورية السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح للسودان والدول العربية.

3- العمل على تصميم خطة عمل واضحة المعالم تقوم على ركائز الموارد المتاحة وحاجة الإنسان العربي من الغذاء وتحديد الاحتياج من التدفقات الرأسمالية في القطاع الخاص.

4- التأكيد على أهمية وجود دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لكل مشروع وتكليف منظمات عربية متخصصة بها .

5- التأكيد على التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والقطاع الخاص للمزيد من التواصل لتحديد عدد من المشروعات التي تحتاج إلى تمويل.

6- أهمية توفير تمويل إضافي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يخصص لإجراءات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع الأمن الغذائي العربي في إطار مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي. وتوفير التمويل طويل المدى للمشروعات الزراعية والغذائية في جمهورية السودان.

7- تقديم الدعم اللازم للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لاستكمال مراحل مشروع خارطة الاستخدامات المثلى للأراضي في السودان لما له من أهمية كبيرة في كل مراحله القادمة.

8- إعطاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أفضلية في مشاريعها لتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي في السودان. وأن تقوم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالعمل في مجال مستلزمات الإنتاج مثلاً (مصنع للأسمدة) حيث أن مشاريع الأمن الغذائي تحتاج إلى هذا الجهد، والهيئة تقوم بتنفيذ هذه المشاريع.

9- أن تتولى الإدارة الاقتصادية في جامعة الدول العربية بالتنسيق مع حكومة جمهورية السودان تحديد مهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية و المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة و الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في المبادرة وأيضا تحديد مهمة المؤسسات الأخرى ذات العلاقة في هذه المبادرة.

10- دعوة كل من (المنظمة العربية للتنمية الزراعية – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي) للاجتماع مع الخبير المحدد من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتقديم مرئياتهم ومقترحاتهم على أن تقوم بدراستها الحكومة السودانية وتقديم المناسب منها للصندوق.

11- تقديم توصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإصدار قراراً بتخصيص مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والقطرية نسبة لا تقل عن 50% من تمويلها السنوي في الدول العربية لتمويل مشاريع الأمن الغذائي العربي.

12- تأسيس شركات زراعة عربية لإنتاج الأغذية المختلفة بحيث يساهم فيها من يريد من الدول العربية، و إنشاء شركة للخدمات الزراعية تقوم بتوفير المدخلات الزراعية في الوقت المناسب وبأسعار مجدية للإنتاج الزراعي.

13- إنشاء شركة نقل عابرة للدول العربية لنقل المنتجات الزراعية من جمهورية السودان إلى الدول العربية وخاصة المبردات.

14- إنشاء مصانع للتعليب والتعبئة خاصة وأن جمهورية السودان يتمتع بإمكانيات كبيرة في مجال الخضر والفواكه.

15- تشجيع إنشاء شركات للنقل البري والبحري لتعزيز التجارة بين جمهورية السودان والدول العربية في المنتجات الزراعية.

16- إنشاء مصانع على مستوى عال من التقنيات لمواجهة متطلبات السوق العربي والاستفادة من ثروة جمهورية السودان الحقيقية في الإنتاج الحيواني.

17- دعم وتشجيع زراعة وإنتاج المواد الأولية الزراعة لغايات الصناعة وتأسيس شركات عربية كبرى في هذا المجال .

18- دعم البحث العلمي ومواكبة التطورات الحاصلة في مجالات التصنيع الغذائي من تكنولوجيا وأنظمة إدارة للجودة. وضرورة التركيز على الميكنة الزراعية و المبيدات، والبذور والأسمدة.

19- دعم الموارد المالية للمنظمات والمؤسسات العربية المعنية بتطوير ودعم الاستثمار الزراعي في جمهورية السودان وتوفير التمويل طويل المدى للمشروعات الزراعية والغذائية في جمهورية السودان.

20- أهمية تركز الاستثمارات العامة على تطوير البنية التحتية والمرافق والبحوث ذات الصلة بالزراعة والري والتنمية الريفية، مع الاستفادة من بعض التجارب الناجحة وتعميمها على بعض الدول ومنها جمهورية السودان.

21- أهمية توفير مناخ الاستثمار الزراعي الملائم لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية من الخارج. وتشكيل شراكات حقيقية بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص العربي لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

22- أهمية تطوير نظم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية.

7- اجتماع الدورة (44) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الذي عقد خلال الفترة 26-28 /2013/11 في الرباط بالمملكة المغربية

- استناداً إلى توصية من لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقبل إقرار جدول الأعمال أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة عن انه سبق للأمانة العامة أن طلبت من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بموجب مذكرتها رقم 5/5282 بتاريخ 2013/10/3 عرض موضوع إنشاء كل من (الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس الأعمال العربي التركي) والأساس القانوني وعلاقتهم بالمنظمة على بند مستقل على جدول أعمال الدورة (44) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ودار نقاش طويل حول عرضه على بند مستقل حيث انه معروض على جدول الأعمال ضمن البند الأول " تقرير المدير العام " وتم الاتفاق على أن يصدر المجلس التنفيذي توصية بشأن ملاحظات الأمانة بخصوص هذا الموضوع .

- بشأن البند الأول (تقرير المدير العام) عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي 43 و44 ، قام السيد مدير عام المنظمة باستعراض نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي 43 و44 من حيث المؤتمرات والندوات والدراسات والمشروعات والتعاون العربي والدولي، كما استعرض إنشاء الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس الأعمال العربي التركي وقدم خلفية عن الإنشاء والأساس القانوني الذي اعتمدت عليه المنظمة في إنشاء هذين الكيانين موضحاً أن مرجعيته في ذلك هو اتفاقية الإنشاء وخاصة الفقر (6) التي تنص على " المساعدة في إنشاء وتدعيم المؤسسات ذات الصلة المباشرة في خدمة الصناعة العربية ... والفقرة (10) من نفس المادة التي تنص على " تشجيع التعاون بين الدول العربية والنامية من جهة وبينها وبين الدول المتقدمة من جهة أخرى في مجال عملها بما يحقق مصلحة الدول العربية.
- – تحدثت ممثلة الأمانة العامة للجامعة رداً على ما جاء في تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة في دورتي المجلس 43 و44 وأفادت بالاتي:-

أولا : انه وحسب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (92) بتاريخ 2013/9/12 فانه صدر قراراً بالتأكيد على المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة عدم اتخاذ أيه قرارات أو إجراءات تتعارض مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وعدم إنشاء أي كيانات تابعة للمنظمات العربية المتخصصة دون الرجوع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

ثانياً: انه حسب اتفاقية الإنشاء للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين انه من حق المنظمة أن تساعد في إنشاء أي كيان ولكن دون أن يكون هذا الكيان جزءاً من المنظمة ودون أن يأخذ من مخصصاتها واهتماماتها ودون استغلال لأموالها وممتلكاتها وحصانتها ... الخ

ثالثاً: انه كان ينبغي للمنظمة أولا وقبل البدء في مثل هذه الإنشاءات للكيانات التنسيق أولا مع الأمانة العامة للجامعة حيث أنها هي المسئولة وصاحبة الاختصاص في ذلك حيث إنها أنشأت المنتدى العربي التركي وان لديها إدارات تشرف على التعاون العربي التركي وغيره من الشراكات ولهذا كان يجب على المنظمة التنسيق أولا مع الأمانة العامة للجامعة .

رابعاً: قدمت ممثلة الأمانة العامة عدد من التساؤلات أمام المجلس التنفيذي مرتبطة بوضع هذه الكيانات (الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس الأعمال

العربي التركي) وعلاقتهم بالمنظمة ، وأكدت على انه لدي الأمانة العامة للجامعة يقين وان هناك معلومات مؤكدة بأنه يوجد علاقة وثيقة بين الاتحاد والمجلس والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وأوضحت منها على سبيل المثال :

- أن مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين هو نفسه رئيس مجلس الإدارة لمجس الأعمال العربي التركي وهو رئيس الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية.
- يوجد عدد من موظفي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وخاصة من الإداريين الذين يعملون بالمكتب الإقليمي بالقاهرة التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وفي نفس الوقت يعملون في هذين الكيانين.
- إن هناك تداخل في الحسابات والمصروفات بين الكيانين (الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس رجال الأعمال العربي التركي) والمنظمة من جهة أخرى وتوجد العديد من مراسلات البنوك والحسابات المفتوحة باسم المنظمة ، كما يوجد حسابات بنكية باسم المجلس معتمدة بتوقيع المدير العام للمنظمة وهناك مصروفات تصرف على الكيانات (الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس رجال الأعمال العربي التركي) تدخل ضمن مصروفات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتعتبر الكيانات جزءاً من المنظمة ، كما أن هناك العديد من مراسلات البنوك تفيد أن الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية يعمل تحت مظلة المنظمة.

- كما قدمت ممثلة الأمانة العامة في الاجتماع الدليل على ما أسردته من تساؤلات ، إلا أن بعض أعضاء المجلس التنفيذي طلب أن تكون الوثائق المقدمة بصورة رسميه من الأمانة العامة، وبعد النقاش اصدر المجلس التنفيذي قراراً ينص على "اعتماد تقرير المدير العام بين الدورتين 43 و44 مع الأخذ بملاحظات ممثلة الأمانة العامة للجامعة العربية بشأن الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ومجلس الأعمال العربي التركي، والطلب من الأمانة العامة تقديم الأوراق والمستندات الدالة على ما جاء في مداخلة ممثلة الأمانة العامة من ملاحظات لعرضها على الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي مع تأكيد المجلس التنفيذي للمنظمة بالأخذ بالاعتبار كافة القوانين والأنظمة المتبعة في جامعة الدول العربية.
- بخصوص البند الثاني تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة 43 للمجلس التنفيذي : فقد اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين للمجلس التنفيذي واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام وقرر اعتماد التقرير والطلب

من الإدارة العامة للمنظمة إعداد تقارير متابعة أنشطة المنظمة وفق جداول ومصفوفات تبين الأهداف والانجازات والمؤشرات ونتائج التقييم .

- بخصوص البند الرابع موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأحراتها في موازنة المنظمة، فقد صدر المجلس التنفيذي قرارا يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2013 والقيام بالتسديد بأسرع وقت ممكن وفقاً لنص المادتين 50 و52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وضرورة قيام الدول العربية الأعضاء بسداد متأخراتها عن السنوات السابقة بأسرع وقت ممكن ، كما أكد ممثل وفد المملكة المغربية على تحفظه بشأن المتأخرات الناتجة عن المبالغ المتحفظ عليها إلى عام 2007 استناداً إلى مذكرات التفاهم الموقعة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ابريل 2008 بشأن إسقاط المبالغ المعترض عليها من قبل المملكة المغربية، وقد أوضحت أن هذا الموضوع (مذكرات التفاهم الموقعة بين عدد من الدول العربية والأمانة العامة بشأن إسقاط المتأخرات التي على الدول العربية) سيعرض على الاجتماع الاستثنائي القادم للجنة المنظمات المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ملاحظات عامة:-

- انتقد المجلس التنفيذي إنشاء الاتحاد لتنمية الصادرات الصناعية خاصة وان المجلس التنفيذي في دورته 36 اصدر القرار رقم 622 والتالي نصه " تشجيع الإدارة العامة للمنظمة على تنفيذ أنشطة في مجال تنمية الصادرات الصناعية ضمن برنامج عملها ، دون الحاجة إلى إنشاء اتحاد لتنمية الصادرات الصناعية .
- كانت هناك انتقادات حادة من مدير عام المنظمة لجامعة الدول العربية في جميع المجالات وإنها فشلت في تحقيق أي شئ ، كما كان هناك انتقاد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقراراته وإنها لاتسمن ولا تغني من جوع وأنها تعتبر تدخل في عمل المنظمات العربية، وأوضح رئيس المجلس التنفيذي انه ليس لديه فكرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة للمجلس التنفيذي أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو السلطة العليا والمرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك وقراراته ملزمة ونهائية ، وانه وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العرب، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها ، يقوم بإنشاء

المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة .

- كما أوضحت أن الجامعة العربية لديها العديد من الانجازات في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والقانونية بل على مستوى التعاون العربي – العربي والعربي –الأوروبي ومع دول أمريكا ودول الباسفيك وغيره .
- تم توزيع ورقه على أعضاء المجلس التنفيذي بشأن مقترحات المدير العام لتأسيس وإنشاء عدد من المشروعات مثل " قناة فضائية عربية خاصة بنشاطات وتوجهات جامعة الدول العربية ، والمرصد العربي للمعلومات ضمن الأطلسي الصناعي، ومركز عربي لإنقاذ البيئة العربية لمواجهة الكوارث والطوارئ "، وقد أوضحت ممثلة الأمانة العامة انه توجد العديد من المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية المتخصصة والتي يدخل من ضمن اختصاصاتها مثل هذه المهام والمشروعات مثل اتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، ومجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، كما انه لابد من عرض هذه المشروعات على الجمعية العامة ومجلسها الوزاري لإقرارها ومن ثم اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

8- اجتماع الدورة (100) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي عقد خلال الفترة 26-2013/11/28 بالمملكة البحرين. ومن أهم القرارات الصادرة عنها مايلي:

- دعوة المدير العام للعمل على التوصل إلى اتفاقيات تعاون وشراكة بين معهد البحوث والدراسات العربية وعدد من الجامعات العربية والأجنبية والعمل أيضاً على تطوير المعهد ليصبح كياناً أكاديمياً يؤدي خدمة تعليمية متكاملة مع دعوة أمانة المجلس التنفيذي إلى الاستمرار في إعداد وثيقة المتابعة لهذا الموضوع في الدورات القادمة.
- الطلب من المدير العام مشاركة المنظمة في كافة المعارض والأنشطة التي تعني بمجالات عملها مع إشراك أعضاء المجلس التنفيذي في تمثيل المنظمة في بعض من هذه الأنشطة والفعاليات ، وتكثيف التواصل مع المنظمات العربية والهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم لإقامة شراكات

واتفاقيات تعاون مشترك معها، والعمل على نشر الإشعاع الإعلامي للمنظمة عربياً ودولياً.

- بالنسبة لموضوع متأخرات الدول الأعضاء في موازنات المنظمة قدم ممثل الأمانة العامة توضيحاً لخلفية هذه الموضوع مؤكداً اهتمام الأمانة العامة للجامعة لإيجاد حلول لهذه المتأخرات الكبيرة التي تراكمت على الدول العربية في موازنات المنظمات العربية المتخصصة، وأصبحت تؤثر على أنشطة وبرامج المنظمات ، وقد وعد ممثل الجامعة بعرض هذا الموضوع مرة أخرى على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بهذا الموضوع.
- الطلب من المدير العام للمنظمة إعداد دراسات أخرى لموضوع إنشاء قناة فضائية ثقافية عربية توضح الجوانب المالية والفنية والإدارية والعلاقة المتبادلة بين إدارة المنظمة وإدارة القناة الفضائية المقترحة ، كما قرر المجلس إحالة الدراسة ومشروع القناة للدول الأعضاء لعرضها على الجهات المختصة لأخذ مرئياتها.
- بشأن الدراسة التي قدمها المدير العام للمنظمة عن تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي للمنظمة قدم ممثل الأمانة العامة بعض الملاحظات في الهيكلة ومقترحات للتعديل تتماشى مع الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة ، وأشار إلى عدم التسرع في موضوع الهيكلة وإعطاء الأمر مزيد من النقاش والمراجعة قبل عرضها على المؤتمر العام لاعتمادها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمصادقة عليها وقرر المجلس دعوة المدير العام للمنظمة إلى تقديم دراسة معمقة وشاملة حول تطوير هيكلة المنظمة وتحديثه والتوصيف الوظيفي له بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة وتحديد الأدوار والمهام وذلك في إطار الملاحظات التي أثيرت خلال مناقشات أعضاء المجلس والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- بشأن لأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين قرر المجلس دعا المجلس التنفيذي المدير العام لمواصلة جهوده وسعيه لدى المجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولالتزامها بتنفيذ قرارات الدورة 37 للمؤتمر العام لليونسكو بشأن فلسطين والقدس الشريف وإيقاف الانتهاكات ضد الإمكان الحضارية والتاريخية للقدس وبخاصة الحفريات الجارية أسفل المجلس الأقصى ومحيطه ، كما دعا المجلس المدير العام لمواصلة دعم المشروعات والأنشطة الفلسطينية في المجالات التربوية والثقافية لحماية الرصيد التراثي والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

- بشأن الخطة التنفيذية للمشروعات المقترحة لدعم الصومال في مجال التربية والتعليم، قرر المجلس دعوة المدير العام إلى السعي لتوفير مصادر تمويل لتنفيذ مشمولات الخطة، وذلك من خلال إنشاء صندوق استثماري يتم دعمه من خلال التبرعات والمنح وتشرف عليه المنظمة. وتكليف المدير العام للنظر في إمكانية الدعوة لمؤتمر للمانحين للصومال في قطاعي التربية والتعليم.
- عقدت جلسة مغلقة لرؤساء الوفود فقط بحضور ممثل الأمانة العامة للجامعة للنظر في شغل الوظائف الإشرافية الشاغرة (الفئة الثانية) في الإدارة العامة للمنظمة ومراكزها الخارجية. وقد أوضح المدير العام أن المنظمة التزمت بما هو منصوص عليه في الأنظمة واللوائح من إعلان عن هذه الوظائف وإجراء المقابلات الشخصية للمرشحين الذين حضروا لمقر المنظمة بتونس. وبعد تقديم مقترحات المدير العام بهذه الشأن وافق المجلس على التعيينات التالية:
  - الدكتورة / حياة قطاط مديراً لإدارة الثقافة.
  - الدكتور / محمد الجمني مديراً لإدارة المعلومات والاتصال.
  - الدكتور / علي عبد الله أحمد النعيم مديراً لمعهد الخرطوم الدولي للغة العربية.
  - الدكتورة / نفين عبد المنعم مديراً لمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.
  - الدكتور/ فيصل الحفيان مديراً لمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.
- أما إدارة التربية فقد تم تمديد فترة الإعلان عن شغور المنصب ،
- كما تم تكليف الأستاذ /حسين علي اليزيدي بمهام ومسؤوليات أمانة المجلس التنفيذي والمدير العام ، والأستاذ /عامر مرعشلي بمهام ومسؤوليات إدارة الشؤون الإدارية والمالية خلفاً للدكتور/سامي الزيود الذي كلف بمهام أخرى في إدارة المعلومات والاتصال.

9- اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية الذي عقدت يومي7-2013/12/8 بالقاهرة

لم تشارك الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في هذا الاجتماع نظراً لعدم دعوتها للمشاركة في اجتماعات منظمة المرأة العربية بالرغم من صدور قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي و التي تؤكد على أهمية مشاركة الأمانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – في كافة اجتماعات المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة ، وأن تقوم بعرض تقريرها الدوري عن مشاركتها ضمن جدول أعمال لجنة المنظمات

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبارها الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنـــسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي السلطة العليا لمؤسسات العمل العربي المشترك ".

10- اجتماع الدورة (52) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية والذي عقد خلال الفترة 16-12/19/ 2013 بالجمهورية التونسية. ومن أهم البنود التي مناقشتها مايلي :

- متابعة قرارات الدورة السابقة للمجلس التنفيذي .
- نشاط الهيئة خلال الفترة 2013/5/2-2013/12/10.
- التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العربية .
- تقرير عن انجازات الهيئة العربية للطاقة الذرية
- تقرير المدير العام حول تنفيذ الميزانية للهيئة خلال الفترة 2013/11/30-1/1
- تعيين هيئة الرقابة المالية والإدارية للهيئة العربية للطاقة الذرية
- تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة المقترح وملاحظات الدول الأعضاء
- الكادر الوظيفي للهيئة العربية للطاقة الذرية .

11- اجتماع الدورة (42) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والذي عقد يوم 2013/12/19 بمقر الأمانة العامة. ومن أهم البنود التي مناقشتها ما يلي:

- تقرير المدير العام عن الفترة 2013/1/15- 2013/11/17
- سير العمل في تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي
- الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج العربي للتدريب الزراعي والسمكي.
- استحداث البرنامج العربي للتغيرات المناخية والأمن الغذائي .
- مشاركة أصحاب المعالي ووزراء الثروة السمكية في الدول العربية في اجتماعات الهيئات التشريعية للمنظمة .
- آليات تنفذ مشروعات المنظمة.
- الحسابات الختامية والمركز المالي للمنظمة للعام 2012 وتقرير المراجع القانوني.
- تقرير هيئة الرقابة المالية للمنظمة للعام 2012 .
- موقف سداد الدول الأعضاء والمتأخرات للفترة 2013/1/1 -2013/10/31
- الأموال التي كانت محجوزة لدى المصرف العربي الدولي بالقاهرة .
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بعمل المنظمة.

12- اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اللذات تم عقدهما خلال الفترة 23-2013/12/26 بمقر الأكاديمية. ومن أهم البنود التي مناقشتها ما يلي:

- متابعة قرارات وتوصيات الدورة (23) للمجلس التنفيذي والدورة (17) للجمعية العامة للأكاديمية.
- تشكيل وانعقاد هيئة الرقابة المالية والإدارية بالأكاديمية.
- تعيين المراقب الداخلي للأكاديمية .
- ملف موظفي الأكاديمية فرع بورسعيد .
- تغيير مسمي كلية اللغة والاتصال إلى كلية اللغة والإعلام.
- قواعد وضوابط للتسويات والتعويضات المجزية لمن يرغب من العاملين للتقاعد الاختياري المبكر.
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إعداد الأنظمة واللوائح الخاصة بالأكاديمية .
- مشروع اتفاقية المقر بين جمهورية مصر العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة في دورتها (22) وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة (92).
- الموقف الحالي لتشغيل المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث

13- الاجتماع الثالث لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بحضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الملحقة والذي عقد يوم 2013/12/28 بمقر الأمانة العامة.

- تنفيذاً لقرارات الدورة (90) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1937 بتاريخ 2012/9/13 بشأن تشكيل فريق عمل من الدول العربية التالية (الإمارات، تونس، الجزائر، العراق، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، اليمن) ومن يرغب من الدول العربية الأخرى وبمشاركة الأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بحضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة بصفة مراقب،

وتنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1952 في دورته العادية 91 بتاريخ 2014/2/14، والذي ينص في فقرته (3/3) على "الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة للجامعة بملاحظاتها على المعايير والضوابط الخاصة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته المختلفة، لعرض هذه الملاحظات على اجتماع فريق العمل المشكل بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1937 بتاريخ 2012/9/13 المعني بمراجعة تلك المعايير والضوابط والمكون من بعض الدول العربية والأمانة العامة للجامعة، على أن تعرض نتائج فريق العمل على الدورة القادمة للمجلس."

- عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكون من الدول العربية والأمانة العامة للجامعة لمراجعة المعايير والضوابط الخاصة بحضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة بصفة مراقب يوم 2013/9/8 بمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء التالية :(دولة الأمارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية) ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية وأمانة منظمات المجتمع المدني وقطاع الشؤون القانونية) .
- الاجتماع الثالث لفريق العمل سيعقد بمقر الأمانة العامة للجامعة 2013/12/28 وسيناقش ثلاثة أمور أساسية :-

أولاً: استكمال النظر في المعايير والضوابط الخاصة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة بصفة مراقب.

ثانياً : الاطلاع على القوانين الوطنية للتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة موضوع شروط وتسجيل وإشهار هذه المؤسسات .

ثالثاً : دراسة الورقة التي أعدتها الأمانة العامة حول رؤيتها للمعايير والضوابط لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني بصفة مراقب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته .

8. في مجال العلاقات الاقتصادية:

في مجال التعاون العربي الدولي

1- التعاون العربي الصيني

- في إطار منتدى التعاون العربي الصيني عقدت الدورة الخامسة لمؤتمر رجال الإعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار الثالثة في مدينة سيشوان الصينية خلال الفترة 8-2013/12/10، تضمن اليوم الأول اجتماع جلستي عمل حول الموضوعات التالية، الجلسة الأولى: التعاون التجاري وتبادل المنفعة، وتعزيز التعاون الاستثماري والإبداعي، وتم عقد لقاءات بين رجال الأعمال العرب والصينيين في اليوم الثاني ، وعدد المشاركين في أعمال المؤتمر حوالي(600) فرد .
- تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية استضافة أعمال الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار الرابعة عام 2015.

2- التعاون بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية

عقد اجتماع تنسيقي للتحضير لمؤتمر التعاون الصناعي العربي ودول أمريكا الجنوبية خلال الفترة 6-2014/1/7 في مقر الأمانة العامة لدراسة الترتيبات اللازمة للإعداد والتحضير الجيد.

3- التعاون العربي الياباني

عقدت الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني خلال الفترة 15-2013/12/17 في طوكيو، برئاسة نائب الأمين العام / أحمد بن حلي، شارك فيها عدد كبير من السادة الوزراء ،المسئولين الحكوميين العرب، ورجال الأعمال من الجانبين ، وأكد المنتدى على دعم استمرار التعاون الاقتصادي في المجالات المشتركة وتوسيع أفق التعاون ليشمل المجالات السياسية والتعليمية والثقافية ، وستعقد الدورة الرابعة للمنتدى خلال ديسمبر 2014 ، في المملكة المغربية.

4- التعاون العربي الأفريقي

عقد الاجتماع العربي الإفريقي الوزاري الثاني للتنمية الزراعية والأمن الغذائي وذلك خلال الفترة 29/9-2013/10/2 في الرياض/ المملكة العربية السعودية، تم التباحث حول زيادة التعاون بين الدول العربية والإفريقية في العديد من المجالات ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي وتمت عرض توصياته على القمة العربية الإفريقية الثالثة التي عقدت في الفترة (18-2013/11/20) بالكويت.

5-التعاون العربي التركي

- تفعيل البرنامج التنفيذي لإستراتيجية وخطة عمل منتدى التعاون العربي التركي للأعوام 2012-2015، وتنفيذاً لمبادرة الرباط من اجل شراكة عربية – تركية شاملة ومستديمة (الرباط2012/11/16)، استضافت الجمهورية التركية اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار الأول في مدينة مرسين التركية يومي 24-2013/9/25، شارك في هذا الاجتماع عدد (13) وزيرا عربيا بالإضافة إلى وزير الاقتصاد التركي .
- ناقش الاجتماع سبل تنمية وتسهيل التجارة بين تركيا والدول العربية والتعاون في مجال الخدمات والأمن الغذائي والتجارة الدولية وطرق حماية وتشجيع الاستثمارات ومجال التجارة متعددة الإطراف ودور القطاع الخاص.
- كما رحب أصحاب المعالي الوزراء بتأسيس مجلس أعمال عربي – تركي ، وتكليف لجنة كبار المسئولين بعقد اجتماعات دورية سنوية لمتابعة القرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية ودراسة مدى التقدم المحرز وتقديم تقارير دورية للسادة الوزراء ، والترحيب بدعوة القطاع الخاص للمشاركة في الاجتماعات الوزارية القادمة لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار
- أعلن الاجتماع الوزاري ترحيبه باستضافة دولة الكويت أعمال الاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار في عام 2015.

6 – التعاون العربي الهندي

- قام معالي الأمين العام بزيارة رسمية إلى الهند خلال الفترة 16-2013/12/19، وذلك للتوقيع على مشروع وثيقة منتدى التعاون العربي الهندي في صيغته المعدلة والبرنامج التنفيذي لأنشطة التعاون العربي الهندي بين عامي 2014-2016.
- مزمع عقد الاجتماع الرابع للشراكة العربية الهندية خلال الربع الأول من 2014 في الهند.

9-التعاون مع الأمم المتحدة

- تم الانتهاء من استكمال(Matrix) المشتركة بين الأمانة العامة والأمم المتحدة ، وجاري التنسيق والمتابعة بين نقطة الاتصال المعنية من الجانب الأممي ونقطة الاتصال من القطاع الاقتصادي، وتم تعميميه على كافة الجهات (RCM).
- شارك (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة العلاقات الاقتصادية) في الاجتماع مع مسؤلي الاسكوا وذلك للتحضير في مقر الأمانة العامة.

- التحضير لعقد الاجتماع (12) للتعاون العام بين الجامعة والأمم بجنيف (17-2014/6/19).

10-التعاون مع دول آسيا الوسطى:

تقرر تأجيل عقد الدورة الأولى لمنتدى الاقتصاد و التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان التي كان مقررا عقدها يومي **2-2013/12/3** في الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث كان من المقرر توقيع مذكرة تعاون بين الطرفين ،و إصدار بيان مشترك ينظم التعاون المستقبلي بين الطرفين.

في مجال البحوث والدراسات

1. تتولى الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة العلاقات الاقتصادية) الأمانة الفنية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، حيث تقوم بالتنسيق مع الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير (صندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربي المصدرة للبترول) بعقد الاجتماع التمهيدي بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 1-2013/12/3 بمشاركة الجهات المعدة للتقرير حيث تم ما يلي :-
   - استعراض ملاحظات الدول والمصارف المركزية على تقرير 2013.
   - تحديد الفصول التطورات التي سيتناولها تقرير عام 2014، وتحديد فصل المحور لهذا العام " سياسات الدعم المطبقة بالدول العربية وأثارها الاقتصادية".
   - توزيع الفصول على الجهات المعدة، حيث ستقوم الأمانة العامة بإعداد أربعة فصول هي : التطورات الاقتصادية الدولية، التجارة الخارجية للدول العربية، التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة ، الاقتصاد الفلسطيني.
2. إعداد ورقة عمل عن " مناخ الاستثمار بالدول العربية وأفاق تطويره " والدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل والذي عقد خلال الفترة: 9-2013/12/11 بصنعاء، تم تأجيله.
3. إعداد ورقة عمل " أثر التغيرات الدولية والإقليمية على اقتصادات الدول العربية ، تناولت ثلاث متغيرات هي الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية والثورات والاحتجاجات الشعبية وبيان أثرها على اقتصادات الدول العربية.
4. المشاركة في إعداد دراسة عن " التعاون الاقتصادي التجاري والاستثماري العربي التركي: الفرص والتحديات، حيث تناولت تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين ، واهم سلع التبادل والأفاق المستقبلية للارتقاء بتلك العلاقات.

5. جاري إعداد دراسة تقيمية عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية ودول المنتديات التي تقيمها جامعة الدول العربية.
6. تقديم رؤية تقيمية "التقرير العربي الأول حول معلومات أسواق العمل العربية" أثناء ورشة العمل القومية التي عقدت تحت عنوان "إطلاق التقرير العربي الأول حول معلومات أسواق العمل العربية" والتي عقدت خلال الفترة 22-2013/9/23 بالخرطوم.
7. شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة العلاقات الاقتصادية) في الاجتماع الثاني لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحات بشأن تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

في مجال غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص :

1. **الاجتماع التنسيقي السنوي للسادة الرؤساء والنواب الرؤساء والأمناء العامين للغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة يوم 2013/11/21 بعمان – المملكة الأردنية الهاشمية**

عقد الاجتماع بحضور عدد من السادة الرؤساء وبعض النواب الأول والسادة الأمناء العامين لمعظم الغرف المشتركة، كما شارك عدد كبير من الغرف (12) ،وتناول الأتي :التصديقات وأهمية استمرارها لبقاء الغرف المشتركة، حيث تم التأكيدات على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بأهمية تنويع مصادر دخل الغرف المشتركة، وعدم الاعتماد على التصديقات كمصدر رئيسي للدخل. كما طلب الأمناء العامين للغرف المشتركة المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف العربية بصفة مراقب.

2. **المنتدى الاقتصادي العربي الأوروبي:**

عقد المنتدى الاقتصادي العربي – الأوروبي يومي 20 و2013/11/21 في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، تحت شعار "شراكة من أجل تكامل اقتصادي أفضل"، بتنظيم مشترك من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والبنك الأوروبي للاستثمار، المفوضية الأوروبية، بالتعاون مع كل من غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن، وقد ناقش المنتدى الأتي : الفرص الاستثمارية في الأردن،وضع رؤية جديدة للشراكة الاقتصادية الأوروبية – العربية، واهم المشروعات الريادية للقطاع الخاص في المنطقة العربية والأردن ودور التمويل الدولي.

3. **الدورة 115 لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقدة في الدوحة – دولة قطر(2013/11/6) والتي شاركت فيها الأمانة العامة وتناول الأتي:**

- الموافقة على محضر اجتماع اللجنة الاستشارية في الاتحاد الذي تضمن تعـديل الإطار الزمني لإستراتيجية عمل الاتحاد خلال الفترة 2014– 2018، وإعـداد برنامج تنفيذي وموازنة مالية لمحاورها.
- تقرير للمعوقات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيقه لمنطقة التجـارة الحـرة العربية الكبرى.
- دعوة دولة الكويت على استضافة عقد الدورة 42 لمؤتمر الاتحاد العام للغـرف العربية خلال النصف الثاني من عام 2014.

4. – **تمثيل الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، بصفته عضوا في كافة مجالس إدارات الغرف التجارية العربية المشتركة.**

9. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الملكية الفكرية والتنافسية) في الاجتماعات التالية :

- أعمال الدورة الحادية والخمسون لسلسلة اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي عقدت خلال الفترة من**23 /9** إلى **2013/10/2** بمقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية بجنيف.
- ورشة عمل حول "نظم الابتكار الوطنية : الإدخال والإخراج والتأثير" والتي نظمها مركز الاسكوا للتكنولوجيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا) بالتعاون مع مركز مرسيليا للتعاون المتوسطي في الفترة مابين **25–26 /2013/11** بمدينة عمان.
- الاجتماع الإقليمي لرؤساء مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة في المنطقة العربية والذي نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع حكومة مملكة البحرين في الفترة مابين **26–27 /2013/11** بمدينة المنامة, وحضر الاجتماع المسئولين الحكوميين عن مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة في الدول العربية وتم استعراض المستجدات في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة على المستوى الدولي.
- في إطار التعاون القائم مابين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الملكية الفكرية والتنافسية) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تم تنظيم ورشة العمل الرابعة حول إدارة الابتكار ودعم النشاط الإبداعي والاختراعات تحت شعار "الابتكار طريقك لتحقيق الأمن الغذائي" بالتعاون بين المؤسستين يومي **3و2013/12/4** بمقر الأمانة العامة، وتهدف الورشة إلى نشر ثقافة الابتكار والاختراع وحماية حقوق الملكية الفكرية وأهمية الابتكار والاختراعات في توفير حلول للتحديات الزراعية في الوطن العربي ، وابتكار طرق جديدة للاستفادة من البحوث الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- اللقاء القومي حول "حقوق المرأة الريفية العاملة في الزراعة" والذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع منظمة المرأة العربية في الفترة ما بين **29–2013/12/31** بمدينة الخرطوم,وقدمت الدكتورة / مها بخيت زكي مدير إدارة الملكية الفكرية ورقة عمل حول "كيفية إدارة أصول الملكية الفكرية لتعزيز القدرة التنافسية للمرأة الريفية" وتهدف ورقة العمل إلى تقديم معلومات حول كيفية حماية الأصناف النباتية وعلاقاتها بالثروات البيولوجية والاهتمام بتطوير وتنمية قدرات المرأة الريفية وكيفية استغلال أصول الملكية الفكرية كقيمة مضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنتاج الزراعي و الحيواني والسمكي.

10. وحدة التنسيق والمتابعة

- **متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في ودورتها الثالثة (الرياض:يناير 2013)**

- يتم التنسيق والتعاون مع الإدارات الفرعية بقطاع الشؤون الاقتصادية بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: يناير 2011) ودورتها الثالثة (الرياض:يناير2013). لمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية التالية التي أصدرتها القمة:

1. تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ 2011)
2. الاستثمار في الدول العربية – الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة
3. الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة
4. استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة
5. مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة

- وتم عرض نتائج المتابعة على اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعها الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم 2013/11/28) وسيعقد اجتماع تنسيقي تشاوري بين الأمانة العامة والجمهورية التونسية (الرئاسة القادمة للقمة) يومي 29 و 2014/1/30 بمقر الأمانة العامة للجامعة لبحث التحضيرات للقمة القادمة في دورتها الرابعة المزمع عقدها في عام 2015 بالجمهورية التونسية..

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –وحدة التنسيق والمتابعة) في عدد من الاجتماعات التنسيقية التي عقدت مع كبار الممثلين الحكوميين في جمهورية السودان وعدد من المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة والاتحادات العربية النوعية ومؤسسات التمويل العربية لبحث الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي وقد تم إعداد الوثائق الخاصة بالدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي المخصصة لهذا الغرض والمزمع عقدها يومي 19 و1/20/ 2014 بالخرطوم ، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالقطاع الاقتصادي وفي ضوء الإجراءات المتخذة من الإدارات المعنية في مجال القطاع الخاص، البيئة، الطاقة، النقل، الملكية الفكرية، التجارة والاستثمار، المنظمات العربية المتخصصة.

- **<u>متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الثالثة (الكويت: نوفمبر 2013)</u>**

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – وحدة التنسيق والمتابعة) في اجتماع لجنة الصياغة لوثائق القمة (التقرير المشترك، خطة العمل مع التركيز على البرامج ذات الأولوية في المجال الاقتصادي، الإعلان والقرارات)، الدعاية للقمة، قائمة المشاركين والمدعوين، البرنامج الزمني للتحضير للقمة والفعاليات المصاحبة لها والذي عقد خلال الفترة 7–2013/10/9 بمقر الأمانة العامة. كما شاركت في اجتماع لجنة تنسيق الشراكة العربية الإفريقية الذي عقد يوم 2013/10/10 بمقر الأمانة العامة والذي تم خلاله مراجعة كافة الوثائق المرفوعة للقمة. كما عقد اجتماع للجنة تنسيق الشراكة يوم 2013/11/13 بدولة الكويت لمراجعة كافة الوثائق المرفوعة للقمة.
- تضمنت الاجتماعات التحضيرية للقمة اجتماع المشترك لكبار المسؤولين يومي 14 و15 /2013/11 ، الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية يوم 2013/11/16، وعقدت اجتماعات القمة يومي 19 و20 /2013/11 وصدر عنها إعلان الكويت وعدد من القرارات الهامة في مجالات الاستثمار ودعم التنمية. وقد سبق أعمال القمة عقد المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي يوم 11 و12 /2013/11 بدولة الكويت وصدر عنه إعلان المنتدى.
- وفي إطار متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة، شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – وحدة التنسيق والمتابعة) في الاجتماع التشاورى الذي عقد بين الأمانة العامة (القطاع السياسي – إدارة إفريقيا والتعاون العربي الإفريقي) ومفوضية الاتحاد الإفريقي يوم 2013/12/4 بمقر المكتب الدائم للمفوضية بالقاهرة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة في دورتها الثالثة (الكويت : نوفمبر 2013) وتم خلاله طرح تشكيل فريقين عمل الأول معني بالتجارة والاستثمار والثاني معنى بالبنية التحتية (الطاقة ، النقل ، الاتصالات) وتم التأكيد على أن مشاركة القطاع الخاص ستكون ضمن مجموعات العمل.

- **<u>الإعداد للقمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية</u>**

عقدت القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ليما ببيرو يومي 1-2/10/2012، استكمالا لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازليا : 2005) والدورة الثانية للقمة (الدوحة: 2009)، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وقد صدر عن القمة "إعلان ليما" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل). وسوف تعقد القمة القادمة في الرياض في عام 2015. وقد قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بمتابعة تنفيذ الفقرات الاقتصادية الواردة في "إعلان ليما" وتم عقد عدة اجتماعات لتعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الإقليمين حيث عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء الطاقة يوم 2013/1/16 بدولة الإمارات العربية المتحدة وصدر عنه إعلان أبوظبي الذي تضمن عقد اجتماع وزاري كل ثلاث سنوات وتشكيل لجنة فرعية تتكون من خبراء (نقاط اتصال) لمتابعة تنفيذ ما جاء في هذا الإعلان. وجاري التحضير لعقد اجتماع موسع لخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الربع الأول من عام 2014 بمقر الأمانة العامة للجامعة. كما جارى التحضير للاجتماع الثاني لوزراء البيئة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في الإكوادور والمزمع عقده خلال النصف الثاني من العام الجاري. وكذلك جاري التحضير للاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده في ابريل 2014 في بوليفيا. كما سيعقد مؤتمر التعاون الصناعي بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية في ابريل 2014 في مقر الأمانة العامة للجامعة. أما النقل، فسيتم إعداد "دراسة الروابط البحرية والجوية بين الإقليمين العربي والأمريكي الجنوبي" من قبل جامعة الدول العربية بشكل يحقق متطلبات التكامل بين الإقليمين في مجالي النقل البحري والجوي حيث تتولى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إعداد دراسة حول تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، بينما ستتولى الهيئة العربية للطيران المدني لإعداد دراسة حول تطوير دور النقل الجوى في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية وذلك تنفيذ لقرارات مجلس وزراء النقل العرب فى دورته (26) والتي عقدت يوم 10/23/ 2013 بالإسكندرية. وفي مجال السياحة، جاري التحضير لعقد

الاجتماع الوزاري المشترك للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية حول السياحة في البتراء– الأردن والمزمع عقده خلال النربع الأول من عام 2014.

- **<u>الإعداد للدورة (93) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي</u>**

التنسيق مع الإدارات الفرعية بالقطاع الاقتصادي من أجل إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس في الدورة **(93)** والمقرر عقدها خلال الفترة **9– 2014/2/13** بمقر الأمانة العامة للجامعة. تشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، ووثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

- **<u>موضوعات مجلس الجامعة</u>**

التنسيق مع الإدارات الفرعية بالقطاع الاقتصادي وإعداد تقارير شاملة بالنسبة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الرابعة والعشرين (الدوحة: مارس/آذار **2013**).
- إعداد الموضوعات الاقتصادية للعرض على اللجنة الاقتصادية لمجلس الجامعة.
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة **(140)** و**(141)** للعرض على الدورة العادية **(141)** لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

- **<u>تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك</u>**

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – وحدة التنسيق والمتابعة) في اجتماع الأول لفريق العمل الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك المشكل في إطار تنفيذ قرار قمة الدوحة رقم 572. وفى ضوء الملاحظات التي وردت للأمانة العامة من الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة، سيعقد الاجتماع الثاني للفريق يومي 22و 23 /2013/11 بمقر الأمانة العامة لمناقشتها وبلورتها في صورتها النهائية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (93) تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية .